



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر  
\_دراسة حالة قطاع السيارات\_

مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: محمد تيش تيش عبير

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
أرزويقات مولود	مشرفا	أستاذ مساعد-أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
يونس بوعصيدة رضا	رئيسا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
شريط إيمان	مناقشا	أستاذ محاضر-ب-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2019/2018

# إهداء

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعني لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة  
هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما اللذان أدعوا الله أن يبني لهما بيتاً في  
الجنة و يسكنهما فيه

إلى أفراد أسرتي

إلى كل أصدقائي و زملائي

إلى كل عائلة محمد تيش تيش و أخص بالذكر جدتي رحمها الله و أسكنها  
فسيح جنانه

# الشكر

أحمد الله على جزيل نعماته ،و أشكره شكر المعترف بمننه و آلائه و أصلي

وأسلم على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه و أوليائه

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من دعمني و مد لي يد العون ،وإلى أستاذي

الفاضل على تقديمه النصح و التوجيه

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية و الشكر إلى الأساتدة أعضاء لجنة المناقشة

الموقرة

و الشكر الجزيل لكل من ساهم في إتمام هذا العمل و لو بكلمة طيبة

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة واقع القطاع الصناعي في الجزائر، ودور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي و صناعة السيارات. وقد توصلت الدراسة على انه و بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر، و التخلص من التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود، في الأخير لتطوير القطاع الصناعي يجب توفر بعض الشروط: تطوير الكفاءات المحلية، زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تشجيع التدريب.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع الصناعي، صناعة السيارات.

## Résumé :

L'objectif de cette étude est de traiter la réalité du secteur industriel en Algérie et le rôle des investissements directs étrangers dans le développement du secteur industriel et l'industrie automobile .L'étude a révélé que malgré tous les efforts déployés par l'Algérie pour attirer les investissements étrangers directs en tant que moyen de développer le secteur industriel algérien et d'éliminer la dépendance économique du secteur des hydrocarbures .elle n'avait pas obtenu la calomnie voulue dans ce dernier ,pour développer le secteur industriel en Algérie, nécessite certaines conditions : augmenter les flux d'investissements étrangers directs, développer les compétences locales , encourager la formation.

**Most clés :** Investissement étranger directs, secteur industriel, la fabrication des voitures.

العناوين	الصفحة
إهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة.....	أ - ت
الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي.....	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر.....	03
المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.....	03
الفرع الأول: التعريف بالإستثمار الأجنبي المباشر.....	03
الفرع الثاني: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر.....	03
الفرع الثالث: مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.....	04
المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه.....	07
الفرع الأول: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....	07
الفرع الثاني: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر.....	09
المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره.....	10
الفرع الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.....	10
الفرع الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر.....	13
المبحث الثاني: عموميات حول الصناعة.....	16
المطلب الأول : ماهية الصناعة.....	16
الفرع الأول: التطور التاريخي للظاهرة الصناعية.....	16

- 17..... الفرع الثاني: مفهوم الصناعة
- 17..... الفرع الثالث: أهمية الصناعة
- 18..... المطلب الثاني : دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 19 ..... المطلب الثالث : العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي
- 20..... المبحث الثالث: الدراسات السابقة الدراسات السابقة و المقارنة بينها و بين الدراسة الحالية.
- 20..... المطلب الأول: دراسة بن يوب لطيفة، عوار عائشة، خرافي خديجة.
- 20 ..... المطلب الثاني : دراسة بن داودية وهيبة.
- 21..... المطلب الثالث : دراسة محمد أحمد عبد الله الصديق.
- 22..... خلاصة الفصل:
- الفصل الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر كمدخل لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر\_ دراسة حالة قطاع
- 23 ..... السيارات
- 24..... تمهيد
- 25..... المبحث الأول : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار الاجنبي المباشر و الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمر
- 25 ..... الأجنبي في الجزائر.
- 25..... الفرع الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- 30..... الفرع الثاني: الضمانات و الحوافز الممنوحة لحماية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- 33..... المطلب الثاني: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2000\_2017.
- 35..... المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي و القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- 35..... الفرع الأول: التوزيع الجغرافي.
- 38..... الفرع الثاني: التوزيع القطاعي.
- 39..... المطلب الرابع: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله و تطويره في الجزائر.
- 39..... الفرع الأول: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- 45..... الفرع الثاني: سبل تفعيل و تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

47.....	المبحث الثاني:واقع القطاع الصناعي في الجزائر
47 .....	المطلب الأول:أداء القطاع الصناعي في الجزائر
47.....	الفرع الأول:معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر
48.....	الفرع الثاني:مؤشر القيمة المضافة و معدل توسع القطاع الصناعي
48.....	المطلب الثاني:أهمية القطاع الصناعي في الإقتصاد الجزائري
48.....	الفرع الأول:مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
50.....	الفرع الثاني:مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل
52.....	الفرع الثالث:مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية
53.....	المطلب الثالث:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي ..
56.....	المبحث الثالث:دراسة حالة حول قطاع صناعة السيارات في الجزائر
56.....	المطلب الأول:نبذة مختصرة عن قطاع صناعة السيارات في الجزائر
56.....	الفرع الأول:صناعة السيارات في الجزائر
	الفرع الثاني:المنافسة الصناعية كشريك مع المستثمر الأجنبي لتطوير صناعة السيارات في الجزائر
58 .....	الفرع الثالث:مؤسسة رونو لتكيب و تصنيع السيارات و المؤسسات المناولة المتعاقدة معها
62.....	المطلب الثاني:مقارنة بين صناعة السيارات في الجزائر و المغرب
64.....	المطلب الثالث:معوقات ومستقبل صناعة السيارات في الجزائر
64.....	الفرع الأول:معوقات صناعة السيارات في الجزائر
65.....	الفرع الثاني:مستقبل صناعة السيارات في الجزائر
66.....	خلاصة الفصل
67 .....	خاتمة عامة
70.....	قائمة المراجع

---

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
34	حجم تدفقات الصافية للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر 2017_2000	01
37	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2017_2013	02
39	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر 2017_2002	03
41	ترتيب الجزائر في دوينغ بيزنس لمؤشري تكوين مؤسسة و الحصول عل رخصة بناء لسنة 2019	04
42	ترتيب الجزائر في مؤشر إبراهيم للحوكمة الجيدة و مقارنة ببعض الدول المجاورة لسنة 2018	05
43	ترتيب الجزائر في دوينغ بيزنس من حيث مؤشر التجارة الإقليمية لسنة 2019	06
47	معدل نمو الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر خلال الفترة 2016_2012	07
48	القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2016_2012	08
51	مساهمة القطاعات الإقتصادية في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2016_2007	09
53	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2016_2007	10
59	واردات السيارات وتجهيزات صناعة السيارات في الجزائر خلال الفترة 2017_2016	11
63	أوجه الإختلاف بين صناعة السيارات في المغرب وفي الجزائر	12



## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول لسنة 2019	33
02	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2017_2002	49
03	تطور نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2016_2007	52

## مقدمة عامة:

لقد شهدت الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء إهتماما كبيرا بجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها كوسيلة لتحقيق التطور و الإزدهار الاقتصادي، إلا أن درجة الأهمية التي توليها هذه الدول و طريقة جذبها لهذه الاستثمارات متفاوتة، فالبلدان النامية تواجه صعوبات في جذب الاستثمارات الأجنبية، عكس الدول المتقدمة التي لا تجد أمامها أي عائق أو مانع لتحقيق ذلك، ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مدخلاً هاماً من مداخل التنمية الاقتصادية، حيث ثمة إتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الإستثمارات الواردة إليها، فالإستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة مهمة و أساسية في كل الدراسات الاقتصادية و المالية، و يعتبر من المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان، ونموها و يشكل مؤشراً واضحاً على إنفتاح الاقتصاد و قدرته على التكيف مع التطورات العالمية. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاج رأس المال في الدول المضيفة في ظل الدور الكبير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اندماجها أو استحواذها على الشركات في الدول المضيفة .

ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها ، وبعد قطاع الصناعة المحور الأساسي لأي خطة تنمية اقتصادية في الدول ، حيث يؤدي إلى خلق موارد متجددة للدخل الوطني ، كما أنه يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، إضافة إلى توفير مناصب شغل ، وإنتاج سلع بديلة للواردات . حيث يعتبر أحد المحاور الرئيسية الذي يعتمد عليه في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات باعتباره الخيار الإستراتيجي و البديل الأمثل لتحسين الأداء الاقتصادي و النهوض بجميع قطاعاته انطلاقاً من الدور الذي الهام الذي يؤديه في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

ولذلك عملت الجزائر على ترقية السياسات الاستثمارية ضمن سياستها التنموية لخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت الجزائر بتوفير إطار قانوني محفز للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ساعية من وراء ذلك إلى النهوض بالاقتصاد الوطني و محاولة منها مواكبة حركة التطورات الاقتصادية العالمية.

## أولاً : إشكالية البحث

ولمعالجة هذا الموضوع تم صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر عموماً و قطاع السيارات خصوصاً؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإستثمار الأجنبي المباشر؟

- ماهو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ماهي المعوقات التي تواجه تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نحو القطاع الصناعي في الجزائر؟

### ثانياً: فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى:** إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي له أثر كبير في زيادة الإنتاج و الإنتاجية.

**الفرضية الثانية :** سياسة الدولة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لم تكن كافية لاسيما نحو القطاع الصناعي.

**الفرضية الثالثة:**إن التجربة الجزائرية في صناعة السيارات بالإعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر لم تحقق النتائج المرجوة.

### ثالثاً: مبررات اختيار موضوع البحث

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها :

1/ نظراً للدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدراً مهماً لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و النهوض بالاقتصاد الوطني .

2/ الميل إلى المواضيع الحديثة ذات أهمية على المستوى الوطني و العالمي.

### رابعاً: أهداف و أهمية البحث

#### 1. الأهداف:

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسات إحصائية.
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و علاقته بتطوير القطاع الصناعي .
- إبراز إمكانية الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع صناعة السيارات في الجزائر .

## 2. الأهمية :

تكمن أهمية هذا البحث في الأهمية الكبيرة للقطاع الصناعي إذ أنه يمثل حجر الزاوية في تنمية وتطوير الإقتصاد القومي و كذلك في الأهمية المتعاضمة لصناعة السيارات والتي تلعب دوراً بالغاً في توفير أساسيات الحياة ،والتي تؤدي بدورها إلى تقوية ومساندة عملية التنمية و النمو الإقتصادي،كما تتبع أهمية صناعة السيارات في تشغيل الأيدي العاملة بالإضافة إلى الآثار الإيجابية الموجبة على الميزان التجاري و تحقيق فرص الإكتفاء الذاتي من سلعة السيارات و رفع نسبة الصادرات، مما يؤدي إلى تحقيق النقد الأجنبي إذ نجحت التجربة.

### خامساً: حدود البحث

لهذه الدراسة إطار مكاني و زمني ،أما المكاني فهو الجزائر و أما الإطار الزمني المختار فهو ممتد من 2000\_2017 و الذي كان نابغاً أساساً عن طبيعة الدراسة التي تتمثل في السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

### سادساً: منهج البحث

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة و إختبار صحة الفرضيات المعتمدة،سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،حيث سيستخدم هذا المنهج في سرد أهم التعارف المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي و العلاقة بينهما و تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر،إضافة إلى المنهج التاريخي و المقارن.

### سابعاً: صعوبات الدراسة

قلة الدراسات الميدانية في الموضوع، و تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة .

### ثامناً: تقسيمات البحث

لقد إقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول : جاء تحت عنوان الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر ، أما المبحث الثاني : فقد تضمن عموميات حول الصناعة ، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى الدراسات السابقة ومقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

الفصل الثاني : جاء هذا الفصل تحت عنوان الإستثمار الأجنبي المباشر كمدخل لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر ، إذ تم في المبحث الأول التطرق إلى واقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى واقع القطاع الصناعي في الجزائر ، أما المبحث الثالث فقد تضمن دراسة حالة حول قطاع صناعة السيارات في الجزائر .

## الفصل الأول:

# الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي

**تمهيد:**

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر واحد من أكثر أشكال الإستثمار إثارة للجدل في الأوساط الإقتصادية و السياسية ، نظرا لآثار الناشئة عنه للمستثمر نفسه أو لما أملته الدول المستضيفة من تحقيق لآثار مرغوبة و تحريك عجلة التنمية في إقتصادها. و للإستثمار الأجنبي أهمية بالغة في تطوير القطاع الصناعي في أي بلد، حيث يعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص الشغل و نقل التكنولوجيا ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد و تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد النهوض بجميع القطاعات الإقتصادية، و على وجع الخصوص القطاع الصناعي وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

➤ **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر**

➤ **المبحث الثاني : عموميات حول الصناعة**

➤ **المبحث الثالث: الدراسات السابقة و مقارنة بينها و بين الدراسة الحالية**

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بإهتمام كثير من المفكرين و الإقتصاديين و المدارس الإقتصادية و حتى حكومات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، أين نجد أن معظم السياسات الإقتصادية تشجع هذا النوع من الإستثمارات و تعمل على جذبه .

وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله و محدداته و آثاره و أهم مزاياه و عيوبه .

**المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر**

**الفرع الأول: التعريف بالإستثمار الأجنبي المباشر**

**أولاً: مفهوم الاستثمار**

يعرف الإستثمار بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية.<sup>1</sup>

**ثانياً: التعريف بالإستثمار الأجنبي المباشر**

يقصد بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الإستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته، الكاملة لها، أو لملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.<sup>2</sup>

الإستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الإستثمارات الوافدة مع بلد معين خلال فترة زمنية معينة، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية و العائدات المعاد إستثمارها و غير ذلك من رأس مال قصير الأجل.<sup>3</sup>

**التعريف الإجرائي**

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه مجموعة من المشاريع الإستثمارية التي يديرها الكيان الأجنبي إدارة كلية أو جزئية داخل الدولة المضيفة.

**الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر**

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:<sup>4</sup>

✓ الإستثمار الأجنبي بطبيعته إستثمار منتج، فهو بضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة.

<sup>1</sup>: معاوية أحمد حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو و التكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاقتصاد و الإدار ، العدد 02، 2014، ص 104 .

<sup>2</sup>: نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 30.

<sup>3</sup> : [www.labanquemondail.org](http://www.labanquemondail.org), consulté le 2019\_02\_10, à 12 :30

<sup>4</sup>: خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011

- ✓ يساهم الإستثمار المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- ✓ يعتبر الإستثمار كوسيلة لخلق مناصب الشغل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال إتجاهه، للاستثمار في صناعات التصدير خاصة تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأة، يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.
- ✓ يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الإرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الزبون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه .
- ✓ يتجه الإستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر و التكاليف، و بذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الإستثمار الملائم و المناسب.

### الفرع الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولا: المزايا

- يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي في تدفقاته، و عليه يجد مناصرو العولمة و الإنفتاح الإقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصاديات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري و يمكن إبراز هذه المنافع، كما يراها مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:<sup>1</sup>
- ✓ حينما يفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، و يسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فإنه سوف يحصل على إحداث المنجزات التكنولوجية و أكثرها تطورا، بالنظر إلى ماتملكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات و قدرات هائلة على صعيد البحث العلمي و التكنولوجي، و بالطبع فأن هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية و الفنية.

<sup>1</sup>: كمال عبد حامد آل زيارة، الإستثمار الأجنبي المباشر المنافع و المساوئ، مجلة أهل البيت جامعة أهل البيت عليهم السلام، سنة 2019، عدد 7 ص 06.



- ✓ يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الملكية الوطنية و خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في الأعمال في المستقبل عن طريق قيام أفراد المجتمع / رجال الأعمال مثلا بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات مساعدة أو جلب و توريد المواد الخام أو توزيع المشروعات الاستثمارية الأجنبية.....الخ.
- ✓ ومن الأسباب الرئيسية للتكاليف في الحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الإعتقاد بأن لها آثار محتملة على معدل التكوين الرأسمالي و التنمية حيث شكل تدفق الإستثمارات إضافة مباشرة إلى تكوين الرأسمالي مع زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي لتعويض النقص في المدخرات المحلية بما يساعد زيادة الدخل القومي وإدخار جزء من هذه الزيادة و تحويله إلى إستثمارات أخرى جديدة.<sup>1</sup>
- ✓ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية.<sup>2</sup>
- ✓ تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر و تمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي أو في الدولة الأم.<sup>3</sup>
- ✓ تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع رأس مال من ناحية، وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة أما الميزان التجاري من خلال تخفيض الواردات من ناحية، وزيادة الصادرات من جهة أخرى.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> : د. صالح صالح أحمد عنقاد، الإستثمار و أهميته للتنمية و ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي لتحقيقه ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، ص 60 .

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق، ص 61.

<sup>3</sup> : عبد السلام أبو قحف ، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2001 ، ص 424\_423 .

<sup>4</sup> : نورية عبد محمد، أثر الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992\_2010، أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنت، 2012، ص 117 .

### ثانياً: العيوب

الواقع أن الإعتماد على الإستثمار الأجنبي الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيراً محضاً، بل ترد عليه انتقادات منها<sup>1</sup>:

- ✓ تؤدي المنافسة بين المستثمر الأجنبي و المحلي إلى تخفيض أرباح الصناعات المحلية وهي في مركز تنافسي ضعيف مقارنة بالصناعات الأجنبية، و بالنتيجة يحدث انخفاض في المدخرات المحلية.
- ✓ المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، و هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية.
- ✓ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً في تحويل الموارد المحلية إلى الخارج و كذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل<sup>2</sup>.
- ✓ صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية ، التي تدر ربحاً و فيراً و سريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب مثل النشاطات السياحية، والتجارية<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه

#### الفرع الأول: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدت أشكال يمكن تبيانها على النحو التالي :

#### أ. الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية:

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية :

#### 1. الاستثمار المشترك : وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين

أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، و يحدث ذلك في شكل مشروعات إقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>: أمال تخونني، بلال ملاحسو، الإتجاه المعاصر لواقع تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر المحلي و الدولي وأثره على التنمية الإقتصادية ، من أبحاث الملتقى الوطني حول:الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الإستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية من تنظيم جامعة ورقلة،18\_19 نوفمبر 2015،ص15.

<sup>2</sup>:د.مصطفى العبد الله الكفوري،الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،الإقتصاد السوري و آفاق المستقبل،دمشق،2010\_05\_18،ص 20.

<sup>3</sup>:نفس المرجع السابق،ص 23.

<sup>4</sup>:عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية،دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الاولى،2014،ص41.

ويرى كولدي أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان ( أو شخصيتان معنويتان ) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءة الاختراع أو العلامة التجارية...<sup>1</sup> الخ. إن هذا النوع من الإستثمار يساعد كل شريك على الإستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية، و بالقوانين و الإجراءات و الفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فله خبرته في التكنولوجيا الصناعة و الخبرة الإدارية و الإنتاج المتقدم، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع<sup>2</sup> .

لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الإستثمار المشترك و عقود الإدارة و إتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح<sup>3</sup> .

## 2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الإستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، حيث لا يوجد شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات، وتقوم بنقل الإدارة و التنظيم و الكوادر و تستخدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على إستضافة هذه الاستثمارات و تقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع<sup>4</sup> . وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا ( بل ترفض في معظم الأحيان ) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار . ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، و كذلك الحذر من إحتتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي<sup>5</sup> .

## 3. الإستثمار في المناطق الحرة :

مند زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية و تاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو إلفي عام مضت مند عصر الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر

<sup>1</sup> : عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 481 .

<sup>2</sup> : نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

<sup>3</sup> : بغداد بنين، د. خالد قاشي، أ، عبد الرحمان بنين، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد و التنمية، عدد خاص، المجلد 01، أبريل 2018، ص 124 .

<sup>4</sup> : عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

<sup>5</sup> : د. عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 487 .

DELOS في بحر إيجا حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن و التخزين و إعادة التصدير للبضائع العبارة لحدود الإمبراطورية<sup>1</sup>.

وقد تطورت الفكرة تطورا كبيرا من حيث أهدافها أو مساحتها أو أماكن إقامتها أو الإمتيازات الممنوحة لها: فمن حيث الأهداف تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين و إعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجال الصادرات أو الصناعة.<sup>2</sup>

هي مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية إلا للمعاملات أو المبادلات الغير قانونية حيث يسمح فيها بإستيراد البضائع الأجنبية و تخزينها و إعادة تصديرها دون أية قيود.<sup>3</sup>

#### 4. مشروعات وعمليات التجميع:

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معيناً (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتج نهائيا، وفي معظم الأحيان و خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة الأزمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين الصيانة...الخ، في مقابل عائد مادي يتفق عليه.<sup>4</sup>

وفي بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة المملوكة للمستثمر الأجنبي كليا، و يترتب على ذلك وجود المزايا و العيوب الموجودة في هذين الشكلين للإستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، أما إذا كان المشروع الإستثماري التجميعي على شكل عقد أو إتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية، فإن هذا النمط يكون مشابه لأنماط الإستثمار الأجنبي الغير مباشر في مجال الإنتاج.<sup>5</sup>

#### ب. الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

<sup>1</sup> : منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة ، مشروع منطقة بلارة ،مجلة الباحث، عدد 02\_03\_2003، ص 40 .

<sup>2</sup> .: د.مغاوي شلبي، المناطق الحرة، فوائد و أضرار [www.islamonline.net/arabic/economis/2001/04/article](http://www.islamonline.net/arabic/economis/2001/04/article)

تم الإطلاع عليه: 26\_04\_2019 ، 11:30 .

<sup>3</sup>: مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقليمية \_ تجارب مختارة \_، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر، جامعة أدرار 2013\_2014، ص 12 .

<sup>4</sup>: شوقي جباري، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، 2014\_2015، ص 15 .

<sup>5</sup> : عبد السلام أبوقحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 269 .

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي و الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي،الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر .ويمكن ذكرها على الشكل الآتي :<sup>1</sup>

**1. الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي** :وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات و

إنتاج المحاصيل الزراعية،الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته .

**2. الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي** :ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف

مستثمرين أجنب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصنع السيارات و الآلات و الملابس و المواد الغذائية .... الخ .

**3. الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي**:وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن

منتجات هذا النوع من الإستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل الإتصالات و النقل و البنوك و التأمين و مكاتب الدراسات،والفنادق...إلخ.

**الفرع الثاني: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر**

**بالنسبة للمستثمر الأجنبي** : ومن الأهداف التي وُومل تحقيقها من قبل المستثمر الأجنبي مايلي:<sup>2</sup>

✓ من أول الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها،الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل إستخدامها في صناعتها .

✓ الإستفادة من القوانين المشجعة للإستثمار و الإعفاءات الضريبية المقررة التي منحتها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لها .

✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركة الأجنبية .

✓ الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها،حيث أن أجرة الأيدي العاملة تكون منخفضة بالنسبة للمتقدمة صناعيا .

✓ ومن أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثرة أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و ذلك لتملكها تكنولوجيات متطورة.

**بالنسبة لدولة المستثمر فيها** : ثلاث دوافع الدول المستثمر فيها من وراء قبولها و تشجيعها

للإستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> : عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996\_2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2007\_2008 ، ص 53\_54 .

<sup>2</sup> : د.حاتم فارس الطعن، الإستثمار أهدافه و دوافعه،كلية الإدارة و الإقتصاد،جامعة بغداد2006،ص07.

<sup>3</sup>:صياد شاهيناز، الآثار المتبادلة للإستثمار والنمو،شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات والأبحاث،جامعة بالقائد،وهران .

- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال .
- ✓ الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك تشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها .
- ✓ تنمية و تطوير المناطق الفقيرة.

### المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره

#### الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالمستثمر الأجنبي

تتمثل أهم المحددات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر والمتعلقة بالمستثمر الأجنبي فيما يلي:<sup>1</sup>

- **سعر الفائدة** : يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس مال، و بالتالي التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة و أن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.
- **معدل العائد على الإستثمار** يعتبر معدل العائد احد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فرد أو شركة لا يتجه إلى الإستثمار في الخارج إلا إذا توقع العائد أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار .
- **تكاليف الإنتاج** : إن إرتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلق هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها .
- **القدرات التسويقية و التكنولوجية** : إن إمتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع و حجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن إمتلاك المستثمر الأجنبي و خاصة الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا متطورة يمكنها من غزو الأسواق الخارجية ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة .

#### ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدولة الأم

تتمثل أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و المتعلقة بالدولة الأم فيما يلي:<sup>1</sup>

<https://diae.net> تم الطلاع عليه: 25\_03\_2019، 18:08

<sup>1</sup>: جابر سطحي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية\_دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي، أوريدو\_، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم إقتصادية ،جامعة بسكرة، 2017\_2018، ص 13.

- الرشوة و البيروقراطية و الفساد الإداري :إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة و الدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية و المعاملة العادية ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي.
- حجم السوق و معدل النمو :إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار .
- توفر الموارد البشرية المؤهلة : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لايعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار،توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال و المواصلات فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها إن تضمن الاتصال الدائم و الجيد بكل فروعها .
- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة :الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج و التملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار سنويا، كما أن خصوصية المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب و من مزايا توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد و المقاوله من الباطن، والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى .

### ثالثا:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدولة المضيفة

حتى تتناسب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:<sup>2</sup>

- المحددات السياسية : للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع على أساس درجة الإستقرار السياسي في البلد، ويفرق ذلك المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي،النظام السياسي الديكتاتوري و النظام السياسي التقليدي في الدولة النامية،فالمستثمرون يفضلون الديمقراطية الراسخة أمام النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير .
- العوامل الاقتصادية : من أهمها الناتج الوطني الإجمالي،معدلات النمو،مستوى التضخم،أسعار الفائدة،هيكل الجهاز المصرفي،وقيود التجارة الدولية،حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات

<sup>1</sup>:خالد راغب الخطيب،مرجع سبق ذكره،ص220 .

<sup>2</sup>: سعدي هند،محاضرات الإستثمار الدولي،جامعة بوضياف،المسيلة،قسم العلوم التجارية،2016\_2017،ص 21\_22.

- الإستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين .
- **توفر الموارد:** فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البتترول،الغاز،المياه،لمناخ) و قد تكون بشرية (ولا نقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته و كفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث و التطوير،المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على قروض).
  - **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق للبلد المضيف من محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان السوق كبير و نشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الإستثمارات الأجنبية تتدفق أملا في تحقيق أقصى عائد و العكس صحيح .
  - **البنى التحتية:** تعد البنى التحتية محددات تقليديا هام للإستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تعطي العديد من الجوانب كالطرق و الموانئ و سكك الحديد و أنظمة الإتصالات و المؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية و الخدمات القانونية، حيث تكون البنية التحتية عقد و فرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.
  - **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية و كانت متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الإستثمار، بينما إنتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة.
  - **وضع الدولة من الإتحادات الإقتصادية الإقليمية:** حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت إتحادات مثل : النافتا و الإتحاد الأوروبي، الأبيك، أن تأثير هذه الاتحادات شديدة الإيجابية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر .
  - **المحددات القانونية و التشريعية:** تعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين و تشريعات تكفل للمستثمر حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية بالإضافة للضمانات ضد المخاطر غير الإقتصادية، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للإستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية و الأخذ من سيادة الدولة المضيفة و مكانتها.

#### الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

لا شك أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار تمس كل من المستثمر الأجنبي نفسه و الدولة المضيفة على حد سواء، إلا أننا نقتصر هنا على بيان أو توضيح أثر الاستثمار الأجنبي مباشر على الدولة المضيفة.

أولا : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي



إن من حجج المؤيدين للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يكون مكملا و محفزا للاستثمار المحلي في البلد المضيف، وبعد الإستثمار المحلي إحدى دعائم النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان النامية لما يؤدي إليه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية، وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الإقتصاد القومي لصالح تعديل الإختلالات الهيكلية فيه فضلا عن أنه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة و الإنتاجية و تشغيل القوى العاملة، و هناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الإستثمار مثل تكوين رأس المال الثابت في البلد المضيف و التراكم الرأسمالي إذا فإن إستخدام أي منهما يقصد به الإستثمار المحلي.<sup>1</sup>

فإذا كان الإستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم تكنولوجيات تقليدية، فمن المتوقع إن لاتصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات المتعددة الجنسيات، مما يترتب عليه خروج العديد من المشروعات من دائرة النشاط الإقتصادي، ومنه سوف ينخفض حجم الاستثمارات المحلية.<sup>2</sup>

### ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة الرئيسية للنقل المباشر للتكنولوجيا، لما له من أهمية بالنسبة للدول المضيفة خصوصا النامية منها والتي تستعمل جملة من المحفزات لجذبه إلى أراضيها.<sup>3</sup>

الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا و فعالا لنقل التقنيات ( التكنولوجيات ) الحديثة و المطورة إلى الدول المضيفة. وبالرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات من خلالها، مثل العقود الإدارية، و التراخيص و كذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر. إلا أن الاستثمارات المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الإستخراجية. يضاف إلى ماسبق أن الدولة المعنية لا تستطيع أن تحافظ على مركزها التنافسي في الأسواق الأجنبية (التصدير) إلا إذا أنتجت و صدرت منتجات جديدة أو مطورة أو على مستوى عالي نسبيا من التقدم الفني يجب لا يقل عن نظيره في الأسواق الأجنبية.<sup>4</sup>

### ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

<sup>1</sup> : د. بوحديد ليلي، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مجلة تاريخ العلوم، العدد 2015، ص 164 .

<sup>2</sup> : حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري \_ دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية \_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2008\_2009، ص 07.

<sup>3</sup> : جبلي محمد الأمين، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلية له \_ دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر \_، مجلة الجزائر الاقتصادية و الإدارية، العدد 07 جانفي 2016، ص 39.

<sup>4</sup> : عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 424 .

المقصود بهذا الأثر هو حجم التغيرات التي تحصل في ميزان مدفوعات البلد الضيف نتيجة قيام الشركات متعددة الجنسية بتحريك رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر. الأثر الأول: الذي يعكسه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي وينعكس ذلك إيجابا على ميزان حساب رأس المال في حالة لجوء الشركات إلى الحصول على العملة الوطنية مقابل بيع العملة الأجنبية و ذلك لتمويل مدفوعاتها المحلية، في مرحلة تالية يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير النقد الأجنبي إذا ما وجهت الإستثمارات الأجنبية للقطاعات التي تنتج لإحلال الواردات، حيث تسهم في جزء من حاجة السوق المحلية بالتالي يقلل من حجم الواردات مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

هذا إلى جانب الاعتقاد بأن لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثراها على ميزان المدفوعات مما يشكل عاملا حادا في تنافس الدول النامية للحصول عليها نظرا لما تعانيه موازين مدفوعات هذه البلدان من عجز مستمر ولعل الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية هو زيادة الواردات دون ما حاجة إلى زيادة الصادرات، بالإضافة إلى استغلال سمعة الشركات الدولية و مساعدتها في فتح أسواق جديدة لتصدير سلع الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات و بالتالي زيادة حصيلة صادراتها.<sup>2</sup>

#### رابعا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

يعتبر خلق مناصب عمل أحد أهم الأسباب التي تدفع بالدول إلى بذل الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة التي تكتظ بالسكان و تعاني من إرتفاع معدلات البطالة لديها.<sup>3</sup> تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية و تدريب و استغلال الموارد البشرية في الدول النامية.<sup>4</sup>

وعادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخدميه أجورا مرتفعة عن أجور مستخدمي المؤسسات المحلية، الشيء الذي يساهم في تحول العمال المهرة من هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأجنبية، و بديهي إن هذا الأمر يؤثر سلبا على المستثمرين المحليين و يساهم في سوء توزيع الدخل، غير أن له أثر إيجابي على اليد العاملة ذات تكوين عال و التي تضطر في أغلب الحالات إلى الهجرة بحثا عن شروط و ظروف عمل أحسن في الخارج أي ما يعرف بهجرة الأدمغة، فالإستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> :د. بوحديد ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> : صالح صالح أحمد عنقاد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>3</sup> : حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص 134 .

<sup>4</sup> : عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 235 .

يساهم في الحد من هذه الظاهرة من خلال توفيره لشروط و ظروف ملائمة لهذا النوع من العمالة \_  
كالأجور المرتفعة و حوافز الابتكار ....الخ.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>: عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 115\_116.

## المبحث الثاني : عموميات حول الصناعة

إعتمدت ظهور الصناعة على التطورات التي عاصرتها الحضارات و الشعوب، فإستطاعت المجتمعات أن تتحول من رعوية و زراعية إلى مجتمعات تمتلك مجموعة من المؤسسات و المنشآت التي تحول المواد الخام المنتشرة على سطح الأرض أو الموجودة داخلها إلى صناعات و إنتاجات متنوعة.

وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الصناعة و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية و علاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر.

## المطلب الأول : ماهية الصناعة

## الفرع الأول : التطور التاريخي للظاهرة الصناعية

تعود نشأت الصناعة إلى المجتمع البدائي، بقيت تتطور إلى أن وصلت إلى مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، عموماً لقد مرت بالمرحل التالية<sup>1</sup>:

1. **مرحلة الصناعة المنزلية** : حيث بدأت الصناعة في الأول بشكل أنشطة منزلية ضمن القطاع الزراعي الريفي في شكل ورشات، إذ كانت المرأة تقوم بصنع و حياكة الملابس و الغزل و النسيج، بينما كان الرجل يقوم بصناعة أدوات العمل و الطبخ و غيرها من الأدوات الضرورية للمنزل و الإنتاج، إضافة إلى العمل الزراعي .
2. **المرحلة الحرفية** : ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين في نشاط معين في القرية كحرفيين أو صناع كالحدادين و النجارين و الصناعة و الحرفيين ... الخ. و تعتبر هذه المرحلة مرحلة مهمة في تطوير الصناعة و تطور قوى الإنتاج و تحسين أدواته.
3. **المرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة** : ظهر ما يسمى بالمشغل الصغير، فيه يقوم رب العمل و المنتج بإستخدام العمال الحرفيين الآخرين مقابل أجور محددة لصنع المنتجات باستعمال تقنية يدوية، تحت سقف واحد، لقد ساعدت هذه الوسيلة على الرقابة داخل المؤسسة التعاونية الإنتاجية مما يؤدي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين .
4. **مرحلة المشغل الرأسمالي** : هو عبارة عن ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد من العمال تحت إشراف رب العمل، بإستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل، لقد انتشرت المشاغل

<sup>1</sup> : طالم علي، كافي فريدة، جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 255\_ 256 .

في الدول الأوروبية إبتداءً من أوساط القرن السادس عشر حتى الثورة الصناعية في إنجلترا، مما نتج عنه زيادة كبيرة في الإنتاجية مقارنة بالمرحلة السابقة .

5. مرحلة الصناعة الآلية: إذ أن التطبيق العملي لمنجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة أدى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات و التكنولوجيا لم تكن موجودة، لقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء إقتصادية و فنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعة الخفيفة و انتقلت بعدها إلى الصناعات الثقيلة .

### الفرع الثاني: مفهوم الصناعة

- تعرف الصناعة على أنها هي فرع من فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية و الخامات المعدنية و غيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار، وعليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: أهمية الصناعة

- نتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة و المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي و المتعارف عليه دولياً في قياس التطور و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي لأي دولة هو مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها القومي<sup>2</sup>.

- إضافة إلى ذلك فإن الصناعة تتمتع أكثر من غيرها القطاعات الأخرى، بعلاقات تشابكية مع نفسها، و مع القطاعات الأخرى، وهو ما يشكل محفزاً لنمو الاقتصادي، وما يترتب عليه من خلق مناصب الشغل في كل القطاعات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> : سعود وسيلة، قاسمي كمال، تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007\_2016، المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة علي لونيس، البلدة 02، الجزائر، 06\_07 نوفمبر 2018، ص 02 .

<sup>2</sup> : عبد الحليم محسين، القطاع الصناعي و التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد، العدد 04، 2014، ص 03 .

<sup>3</sup> : سليم بو هديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 01، 2016\_2017، ص 52 .

- كما أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية و يقلل من الإستيراد مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و يوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

- تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و تلعب بذلك دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية، وإن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي<sup>2</sup>:
- الصناعة تدعم الإستقلال الإقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الإستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح، فإن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من إعتماذ البلد في توفير حاجياته من الخارج و يوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور .
- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج الوطني، إلا أن التطور الصناعي يقلل من هذا الاختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يساهم بشكل مهم في تكوين الناتج الوطني .
- يؤدي القطاع الصناعي المتطور دور جوهري في من خلال زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من خلال التوسع في حجم الصادرات المصنعة و تعويض السلع المستوردة بتلك المصنعة محليا من أجل تحسين الميزان التجاري و التخفيف من عجز ميزان المدفوعات.<sup>3</sup>
- إن عملية التصنيع هي عملية تنموية هادفة إلى القضاء على التخلف و تطوير مختلف مكونات الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة و إستخدامها في شتى المؤسسات الإنتاجية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في القضاء على البطالة و رفع المستوى المعيشي للأفراد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>: مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 41 .

<sup>2</sup>: طالم علي، كافي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 256.

<sup>3</sup>: منجل خديجة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في تنمية القطاع الصناعي، الملتقى الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي، جامعة علي لونيس، البلدة 02، 06\_07 نوفمبر 2018، ص 02 .

<sup>4</sup>: مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017\_2018، ص 97 .

## المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي

- تحل قضية الاستثمارات الخاصة عامة و الاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الاقتصادي و التنمية في الأمد الطويل، وتتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي في التنمية الصناعية من خلال الدور الجوهري الذي يؤديه في تكوين رؤوس الأموال و الرفع من القدرات الإنتاجية و خلق القيمة المضافة في الاقتصاد التي يتحقق من خلالها زيادة النمو الاقتصادي و توفير مناصب الشغل و رفع كفاءة قدراتهم على الإبداع و الابتكار من خلال الارتقاء بأنشطة البحث و التطوير.<sup>1</sup>
- كما يعتبر الاستثمار المباشر عاملا مهما في تنمية و تحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها أو جعله قطاعا منتجا لأسواق أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> : منجل خديجة،مرجع سبق ذكره ، ص 03.

<sup>2</sup> : سلمان حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004،ص 35 .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية

- لقد تناولت عدت دراسات تطبيقية سابقة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ومنها الدول العربية والجزائر بشكل خاص وبينت أن للعوامل الاقتصادية و السياسية تأثيرا كبيرا على إنتقال الأموال إلى البلدان المضيفة، كما بينت دراسات أخرى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي عامة و نمو القطاع الصناعي خاصة لدى البلدان المضيفة، و سنستعرض تلك الدراسات، و ما توصلت إليه من نتائج .

المطلب الأول:دراسة بن يوب لطيفة، عوار عائشة،خرافي خديجة،(2019) بعنوان (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي )،مقال منشور.

- حيث هدفت هذه الدراسة كما ذكر أصحابها إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي،وفي الأخير توصلت هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في تنمية قطاع الصناعة بالجزائر،على الآجال القصيرة و الطويلة، و ذلك خلال الفترة 1980\_2017 .

- تتوافق الدراسة الحالية و الدراسة السابقة في أنهما يدرسان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي

- تختلف هذه الدراسة مع الدراسة السابقة،الدراسة السابقة تدرس حالة القطاع الصناعي عموماً والدراسة الحالية تدرس حالة القطاع الصناعي عموماً وصناعة السيارات خصوصاً

المطلب الثاني:دراسة بن داودية وهيبه بعنوان (واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995\_2004 مع التركيز على الجزائر مصر المغرب تونس ) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية،قسم العلوم الإقتصادية،2004\_2005.

- هدفت هذه الدراسة كما ذكر صاحبها إلى التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الإقليمية لشمال إفريقيا من خلال تحليل الاتجاهات الحالية لتدفق الاستثمار على المدى القصير و المتوسط والطويل، و تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما مدى توفر دول شمال إفريقيا على عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

- و تمثلت نتائج هذه الدراسة في معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على معدل البطالة و على عدد طلبات براءات الاختراع خلال فترة الدراسة، كما بينت هذه الدراسة أهمية تدعيم عامل التكنولوجيا في تعزيز قدرات الصادرات الصناعية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر .



- تتوافق الدراسة الحالية هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنهما يدرسان واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

- وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، حيث أن هذه الدراسة تدرس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد القومي، أما الدراسة الحالية في تدرس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي عموماً وصناعة السيارات خصوصاً.

**المطلب الثالث: دراسة محمد أحمد عبد الله الصديق بعنوان (أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج و الإنتاجية بالقطاع الصناعي \_دراسة حالة لصناعة الإسمنت في السودان 2000\_2013 \_مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، جانفي 2016).**

- هدفت هذه الدراسة كما ذكر صاحبها إلى معرفة المعوقات التي حالت دون الإستفادة القصوى من الإستثمارات الأجنبية بالقطاع الصناعي، و إبراز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر و الدور الذي يلعبه في زيادة الإنتاج والإنتاجية بصناعة الإسمنت في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتمحورت إشكالية الدراسة حول: هل ساهم الإستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الإنتاج و الإنتاجية بالقطاع الصناعي في السودان؟

- وتمثلت نتائج هذه الدراسة إلى معرفة التشريعات و السياسات و القوانين الجاذبة للإستثمارات الأجنبية إلا أن تضارب القرارات و عدم التنسيق بين المركز و الولايات أدى إلى ضعف تنفيذ المشروعات الإستثمارية، و معرفة الرسوم المفروضة على الكهرباء و الخدمات و تكاليف النقل و الترحيل كل ذلك أدى إلى قلة الإنتاج و تقليل كفاءة الإنتاج و الإنتاجية أدى إلى تسرب عدد كبير من العمالة المهرة من قطاع الإسمنت.

- تتوافق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنهما يدرسان أثر الإستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي

- تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، الدراسة السابقة تدرس حالة القطاع الصناعي عموماً و صناعة الإسمنت خصوصاً في السودان، والدراسة الحالية تدرس حالة القطاع الصناعي عموماً و صناعة السيارات خصوصاً في الجزائر .

## خلاصة الفصل :

لقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في إقتصاديات الدول سواء كانت نامية أو متطورة، إذ يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لدولة المضيفه كما أنه يوفر مناصب شغل ومصدر لجلب التكنولوجيا، لذا يعتبر خيار إستراتيجي لدول التي ترغب بالنهوض بإقتصادها في جميع المجالات، وتتجلى أهميته في التنمية الصناعية من خلال الدور الجوهري الذي يؤديه في تكوين رؤوس الأموال و الرفع من القدرات الإنتاجية وخلق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل وغيرها من الإمتيازات التي يمنحها الإستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي .

## الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر كمدخل  
لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر  
- دراسة حالة قطاع السيارات -

### تمهيد:

عملت الجزائر على إحداث تغييرات إقتصادية خلال الفترة الماضية، التي يصب مجملها في تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع الغير نفطي في النشاط الإقتصادي، نتيجة الأزمة التي يمر بها النفط جراء تدهور أسعاره في السوق العالمية، فإنعكس ذلك على إنتهاج الجزائر سياسة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القوانين المتعلقة بذلك وتعزيز البيئة النازمة لتدفقات رؤوس الأموال، وتشجيع مختلف أنواع الإستثمارات، من أجل تحقيق الأهداف الواردة ضمن مخططاتها التنموية، ألا وهي تنويع القاعدة الإقتصادية خاصة القطاع الصناعي لما له أهمية ودور فعال للنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. وتعتبر صناعة وتركيب السيارات من أهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي عملت الجزائر على جذبها في الآونة الأخيرة، حيث قام كبار المصنعين في هذا المجال بالشراكة مع المستثمر الأجنبي ونجد في هذا الصدد العديد من المشاريع كشركة رونو و مرسيدس بنقل نشاطهم التصنيعي و التركيبي باتفاق الشراكة مع إلى الجزائر، على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

➤ المبحث الأول : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

➤ المبحث الثالث : واقع القطاع الصناعي في الجزائر

➤ المبحث الثالث :دراسة حالة حول قطاع صناعة السيارات في الجزائر

### المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن سعي الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر أدى بها إلى ضرورة تطوير القوانين التي تنظم وتحكم الإستثمار الأجنبي المباشر بما يخدم الإقتصاد الوطني و حسب ما تمليه المصلحة العليا للبلد و الحفاظ على الموارد بما يحقق التنمية الشاملة و المستدامة وفي هذا السياق، نجد أن الجزائر وكغيرها من الدول النامية عملت على ذلك وعليه سيتناول هذا المبحث في المطالب التالية:

### المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر والضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

#### الفرع الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

##### أولاً: قوانين ما قبل الإصلاحات

لقد جاءت هذه القوانين موازية مع السياسة التي كانت قائمة آنذاك و المتجللات في تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي حيث أصدرت الجزائر القوانين التالية :

#### أ. القانون رقم 63\_277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 :

إذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للإستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق إقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للإقتصاد الوطني، وما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم تجسيد التوجه الإشتراكي في أول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد الاستقلال حيث خول للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات عامة.<sup>1</sup>

#### ب. الاستثمار في إطار الأمر رقم 66\_284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966:

إن هذا القانون يحدد الإطار الذي يقوم ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الإقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63\_277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال و بتحديد الضمانات و المنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا.<sup>2</sup>

فمن أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة و الهيئات التابعة لها، أم رأس المال الخاص

<sup>1</sup> : الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 53، 2 أوث 1963، ص 774 .

<sup>2</sup> : الجريدة الرسمية الجزائرية، 80، 17 سبتمبر 1966، ص 102.

الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى، بشرط الحصول على إعتقاد من قبل السلطات الإدارية.<sup>1</sup>

### تأ. القانون رقم 82\_11 المؤرخ في 21 أوت 1982 :

بعدما إعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الإقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات، إتضح أن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميذا لاسيما في مجال المحروقات، بإعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري. إذ ورغم إحتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في إستغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون رقم 82\_13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة، لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49 % من رأس مال الشركاء، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الإستثمارات حيث بلغت بين سنة 83\_85 حوالي 2328 مشروع. و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، إستدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى إستثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.<sup>2</sup>

### ثأ. قانون الاستثمار رقم 86\_13 المؤرخ في سبتمبر 1986 :

لقد عدل قانون 82\_13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد و الذين يضمنون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51 % على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل إستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة

<sup>1</sup> : أ. عماد اشوي ، أ. عادل جدادوة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، قانون الاستثمار و التنمية المستدامة،

05\_06 ديسمبر 2012 ، جامعة محمد الشريف مساعدي ، سوق أهراس، ص 04 .

<sup>2</sup> : كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010\_2011، ص 61 .

في التسيير و إتخاذ القرارات الخاصة بإستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس مال المساهم به و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.<sup>1</sup>

ثانيا: قوانين ما بعد فترة الإصلاحات:

بعد الفشل التي تعرضت إليه كل المحاولات و المساعي الجزائرية في ميدان الإستثمار، سواء فيما يتعلق بفشل القانون 86\_13 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة منه أو بفشل باقي القوانين السابقة لظهوره، فإن الجزائر غيرت السياسة أو النهج الذي إعتدته في هذه المرحلة وإتجهت وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور و النمو في المجال الإستثماري نحو مرحلة إقتصاد السوق.

أ. قانون النقد و القرض 1990:<sup>2</sup>

إقتصر قانون النقد و القرض 90\_10 على مادة وحيدة هي المادة 183 التي تنص على : يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال -عوض بتحول كما جاء النص باللغة العربية - ( les nom résident ) ( sont autorisés à transférer des capitaux en Algérie ) إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات إقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المنقرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، يحدد مجلس النقد و القرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال :

- إحداث و ترقية الشغل .
- تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين .
- شراء وسائل تقنية و عملية و الإستغلال الأمثل محليا لبراءة الإختراع و العلامات التجارية و العلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية .
- توازن سوق.

الملاحظة الأولى:

كون هذه المادة و سعت وللمرة الأولى من رأس المال الأجنبي ليشمل كل النشاطات الإقتصادية إلا من كان منها مخصصا لدولة أو المؤسسات المنقرعة عنه، و نكون بذلك -بحق - أمام أولى الضربات الموجهة إلى مبدأ الحماية و تدخل الدولة في الاقتصاد و سيره.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> : نفس المرجع السابق، ص 62 .

<sup>2</sup> : علة عمر، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني و القانون الدولي -دراسة مقارنة -، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 13 ديسمبر 2008، ص 22\_23 .

<sup>3</sup> : أ . عماد اشوي، أ . عادل حدادوة، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

### الملاحظة الثانية :

هي أن القانون 90\_10 في مجال التمييز بين المستثمر المقيم و المستثمر غير مقيم، نراه إعتد جنسية رؤوس الأموال حيث نصت المادة 181 >يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري <، و نصت المادة 02 من نظام مجلس النقد و القرض أن غير المقيم > كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري كان أم أجنبي يكون المركز الرئيس لمصالحه الإقتصادية خارج الجزائر مند سنتين على الأقل وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر و يجب على غير المقيمين الأجانب أن يتمتعوا بجنسية دولة تعترف بها الجزائر و تقيم معها علاقات دبلوماسية <.و على هذا الأساس يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص<sup>1</sup>.

### ب. مرسوم تشريعي رقم 93\_12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 :

جاء المرسوم التشريعي 93\_12 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للإستثمار، فالقطاع الخاص محليا كان أم أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع إستثماري تحت أي شكل أراد، ما عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة، إذ لا يتطلب الأمر، نظريا سوى تصريح بالإستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم و متابعة الإستثمارات. كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أو أجانب، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوقيف اللجوء إلى سلطات قضائية غير الجزائرية.<sup>2</sup>

### ت. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 :

يندرج الأمر رقم 03/01 الصادرة في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار<sup>3</sup>. في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت الجزائر مند سنوات، تتمثل غاية المشرع في إصدار هذا القانون في تعميق هذه الإصلاحات و تحسين فعاليتها و ذلك من خلال توفير الأدوات القانونية التي تتلائم مع مرحلة التطور الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي التي و صلتها الجزائر، و خلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بطريقة تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي، خلق مناصب الشغل و يهدف أيضا إلى تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب من خلال توفير النظام القانوني، الجبائي و المالي المناسب الذي يمنح لهم حوافز و منافع جبائية و جمركية و مالية كافية و أمن قانوني، حيث كرس هذا

<sup>1</sup> : نفس المرجع السابق، ص 07.

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق، ص 08 .

<sup>3</sup> : الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص 04 .



الأخير أهم المبادئ لنجاح أي قانون استثماري و هي مبدأ حرية الاستثمار و عدم اللجوء إلى التأميم و كذا حرية تنقل رؤوس الأموال إضافة إلى إقرار التحكيم الدولي.<sup>1</sup>

ث. الأمر 08/06:

تم تعديل الأمر رقم 03/01 بإصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار و هو الأمر رقم 08/06، الذي نص على تبسيط مسار منح الامتيازات من خلال نظام بسيط و تصريحي يضمن شفافية أكبر فعُدل النظام الاستثنائي التعاقدية بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الإمتيازات التي تمنح لهذه المشاريع.<sup>2</sup>

ج. القانون رقم 09\_16 المؤرخ في 03 أوت 2016 :

و المتعلق بترقية الإستثمار الذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية و التشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا و التحفيزات الضريبية و الجمركية و الإدارية لتشجيع المستثمرين، كما ساهم هذا القانون في تذليل العقوبات و إزالة العراقيل التي تقلق المستثمرين وأصبح تدخل يقتصر على تقديم المساعدات و مراقبة المستثمرين عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار التي تدخل بدورها في إطار التحفيزات الإدارية و الإجرائية، كما أقر تحفيزات ضريبية و جمركية كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لبعض الإستثمارات لمدة قد تصل ل 10 سنوات حسب طبيعة كل إستثمار و المنطقة المستقبلة له.<sup>3</sup>

و بالإضافة لكل هذا و ضع قانون ترقية الإستثمار 09\_16 عدة ضمانات قانونية لجعل المستثمر أكثر أربحية في إستثمار رأس ماله، منها ضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات المالية وإمكانية اللجوء للتحكيم و الوساطة الدولية، لتسوية النزاعات التي قد تحدث حسب الإتفاقية المبرمة مع المستثمر، كما ضمن إستقرار أحكام هذا القانون و عدم التعرض للمستثمر بنزع الملكية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> :محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 و مدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، ملتمى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، جامعة المسيلة، 29\_30 أبريل، ص 22\_23 .

<sup>2</sup> : أوثن ليلي، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 22\_02\_2011، ص 60.

<sup>3</sup> :زروق يوسف، رقاب عبد القادر، ضمانات و حوافز الإستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 09\_16، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 08، ص 11.

<sup>4</sup> : نفس المرجع السابق، ص 11.

### الفرع الثاني: الضمانات و الحوافز الممنوحة لحماية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن إعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة إنفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحرية و الحماية التي يقدمها له هذا القانون.<sup>1</sup>

#### أولاً: الضمانات و الحوافز الممنوحة

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات و حمايتها لتمكينا من المشاركة في بناء و تطوير ونمو الاقتصاد الوطني، و هذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة و المنصوص عليها قانونا و كذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الدول على مستوى ثنائي و متعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي .إن عزم الجزائر على جذب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد و القرض رقم (10/90) و المرسوم التشريعي رقم ( 12/93 ) المتعلق بترقية الاستثمار و الذي ينص على:<sup>2</sup>

#### أ. الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة الاستثمارات في شتى المجالات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذلك بعدة أنماط و صيغ كتنمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة و التي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي .

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة . كما يسمح بإنشاء الأستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة بإسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA) على أن تكون هذه الإستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الإستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوق بالوثائق التي تشترطها التشريعات و التنظيمات .

<sup>1</sup> : عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17\_ 18 أفريل، الجزائر 2006، ص 255 .

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق، ص 257 .

### ب. مبدأ إلغاء التمييز المتعلق بالمستثمرين و الإستثمار

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 12/93 والتي ورد فيها : يحظى الأشخاص الطبيعيون و المعنويون بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون من حيث الحقوق و الواجبات فيما يتعلق بالاستثمار .

ومنه توضح هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات، و ثمة الحفاظ و الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة .

### ت. ثبات القانون على الاستثمار

لقد جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 12 /93 ما يلي :

لا تطبق المراجعات و الإلغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة .

### ث. ضمان حرية التمويل

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تمويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد و غيرها من الأموال المتصلة للتمويل سواء كان في شكل نقدي أو عيني و التي نصت عليها المادة 12 من المرسوم التشريعي 12 /93 .

### ج. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة

إن للاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر أثر في منح الإرتياح للمستثمر الأجنبي و هذا لكونها التزامات دولية كما أن التشريع الجزائري نص على المساواة بين المستثمر المحلي و الأجنبي ، و لتوفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الاستثمار قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات نذكر منها:<sup>1</sup>

#### • الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار:

لقد إنضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع و ضمان الاستثمارات و نذكر منها مايلي :

✓ الإتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي.<sup>2</sup>

✓ الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>: موسى برهان ، الأسس و الأطر الجيدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر ،2000، ص 19 .

<sup>2</sup>: الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 06 \_ 1991، ص 203 .

<sup>3</sup>: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 59 \_ 1995، ص 04 .

• الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار :

- ✓ الاتفاقية الثنائية المبرمة مع الاتحاد البلجيكي للكسمبورغي.<sup>1</sup>
- ✓ الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا .<sup>2</sup>
- ✓ الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا.<sup>3</sup>

ثانيا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام و النظام الخاص

منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن النظامين : النظام العام و النظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنه إلى جانب إستفادة المستثمر من الحوافز الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا و إعفاءات خاصة، وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:<sup>4</sup>

أ. النظام العام للحوافز : بعض الامتيازات الممنوحة للمستثمرين

- ✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية .
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات .
- ✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب. نظام الاستثناءات

يتم منح الإمتيازات في نظام الإستثناءات على أساس مرحلتين و هي مرحلة بدء الإنجاز للإستثمار، و مرحلة الإنطلاق في الإستغلال، وهذه أهم الإستثناءات :

- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات .
- ✓ إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- ✓ منح مزايا أخرى من شأنها أن تحسن و / أو تسهل الاستثمار.

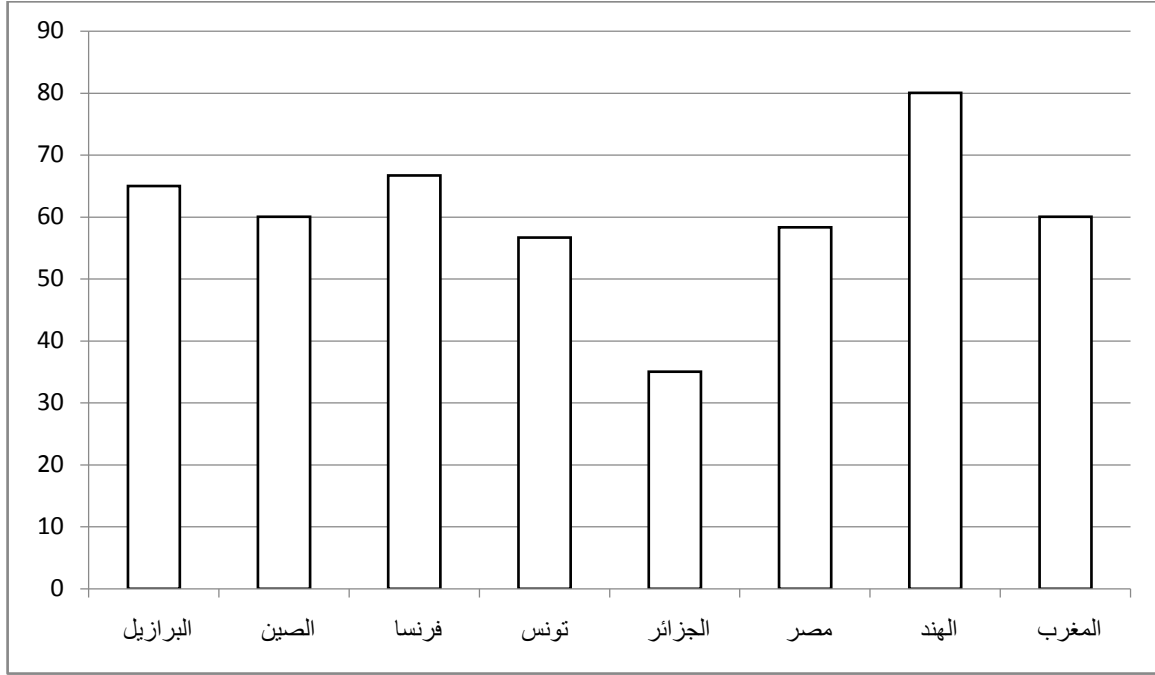
<sup>1</sup> : الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 46\_1991، ص 01 .

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق، ص 01.

<sup>3</sup> : الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 01\_1994، ص 04 .

<sup>4</sup> : محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 320\_321 .

الشكل رقم 1 0: مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول لسنة 2019



Source :Doing business ,2019,page 153-160

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن الهند تمتلك أعلى نسبة في مؤشر حماية المستثمرين بنسبة بلغت 80%، وهذا راجع إلى التسهيلات الممنوحة من السلطات الهندية للمستثمرين و توفير كل المتطلبات، و تأتي في المرتبة الثانية و الثالثة على التوالي كل من فرنسا و البرازيل بنسبة بلغت 65% و 64%، أما الجزائر فبلغت نسبة 30% و هي أضعف نسبة في دول المقارنة، وهو ما يثبت فشل السياسات التي وضعتها السلطات من أجل تطوير الاستثمار و حماية المستثمرين .

المطلب الثاني: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2000\_2017

إن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر سارت على نحو متذبذب، على الرغم من كافة المعطيات الإقتصادية الإيجابية للفترة من 2000 إلى سنة 2017 و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 01: حجم تدفقات الصافية للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر 2000\_2017  
(مليار دولار)

السنة	القيمة (مليار دولار)
2000	2,801
2001	1,113
2002	1,065
2003	6,378
2004	8,818
2005	1,156
2006	1,841
2007	1,687
2008	2,639
2009	2,747
2010	2,3
2011	2,571
2012	1,5
2013	1,638
2014	1,502
2015	-5,377
2016	1,638
2017	1,201

المصدر: [www.donnes.banquemondaile.org](http://www.donnes.banquemondaile.org) تم الإطلاع عليه 04\_05\_2019، على: 17:53.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتخفّض و ترتفع من سنة إلى أخرى، حيث إرتفعت من 2,801 مليار دولار في سنة 2000 إلى 2,747 مليار دولار سنة 2009 ، نتيجة تحسن الوضع السياسي و الأمني للبلاد، بالإضافة إلى إصدار قانون 01/03 الخاص بالاستثمار، الذي قدم إمتيازات و إعفاءات ضريبية هامة للمستثمرين ،بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لمتابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.<sup>1</sup>

ثم إنخفضت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إلى 2,3 مليار دولار سنة 2010، ثم إرتفعت سنة 2011 إلى 2,571 مليار دولار بنسبة 11,78%، ثم إنخفضت في سنة 2012 إلى 1,5 مليار دولار، ثم إلى -5,377 مليار دولار في سنة 2015، وهو الأكثر إنخفاض في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترات الدراسة، بسبب القوانين التحفظية الجديدة التي تم الإعلان عنها، و التي أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حدودها الدنيا، و بسبب المشاكل التي صرح بها المستثمرين الأجانب و المتمثلة في استمرار الإجراءات البيروقراطية و تفشي الرشوة و المحسوبية،بالإضافة إلى آثار الصدمة النفطية اثر تراجع أسعار النفط إلى مستويات منخفضة، و قد شهدت سنة 2016 ارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية و صل إلى 1,638 مليار دولار، بسبب إنعاش الاستثمارات في القطاع العقاري و البناء و الأشغال العمومية، و كذا التوقيع على العديد من القرارات الهامة في مجال تحسين مناخ الأعمال.<sup>2</sup>

ثم تعود الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإنخفاض إلى 1,201 مليار دولار سنة 2017 و أوضحت ندوة الأمم المتحدة لتجارة و الإستثمار في تقريرها لسنة 2018 أن تنوع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعزز بفضل الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الإصالات الصينية هواوي و الجنوب كورية سامسونغ، و أضاف ذات المصدر أنه إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي إستقطبتها الجزائر في سنة 2017 قد تراجعت مقارنة ب 1,63 مليار دولار في سنة 2016 فإنها بالمقابل مرشحة للإرتفاع بفضل محاولة الجزائر المستمرة في تحسين مناخ الاستثمار.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

#### الفرع الأول: التوزيع الجغرافي

<sup>1</sup> : عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، دور تدفقات الإستثمارات الأجنبية في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002\_2016، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، العدد 01، المجلد 09، سنة 2017، ص 148 .

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق، ص 149 .

<sup>3</sup> : وكالة الأنباء الجزائرية عل الموقع [www.aps.dz/arreconomie/57502](http://www.aps.dz/arreconomie/57502) تم الإطلاع عليه: 16\_05\_2019

تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم، الأمر الذي يضمن للجزائر المحافظة على تواجد استثماراتهم لديها دون خطر الإنسحاب أو التراجع بفعل ضعف هذه الدول المستثمرة أو دخولها في اضطرابات و إختلالات إقتصادية، إضافة إلى أنها تحقق الاستفادة الأكبر كون هذه الدول لا تستثمر إلا بمشاريع ضخمة.<sup>1</sup>

والجدول الموالي يوضح لنا التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

---

<sup>1</sup> :جوامع ليبية ،سياسات الإستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية \_دراسة مقارنة الجزائر، مصر،السعودية \_،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكر،2014\_2015 ، ص 368 .



الجدول رقم 02: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 \_ 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	320	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
المجموع	14,293	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إنتمان الصادرات، التقرير السنوي 2018، 61.

لقد أكد التقرير السنوي الثالث و الثلاثون لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018 أن الصين هي أول مستثمر في الجزائر بقيمة استثمارات تصل إلى 3,539 مليون دولار ب 10 مشاريع و 5 شركات، تليها سنغافورة، بقيمة استثمارات تصل إلى 3,151 مليون دولار، ثم تأتي إسبانيا بإستثمارات تصل إلى 2,565 مليون دولار في حين ذكر هذا التقرير بأن قيمة الإستثمارات التركية في الجزائر بلغت 2,313 مليون دولار، بأربعة مشاريع فقط، ثم ألمانيا باستثمارات لا تتجاوز 380 مليون دولار وهذه تعد أهم 5 دول أجنبية و 5 شركات مستثمرة في الجزائر لتأتي في المرتبة السادسة جنوب إفريقيا ب 350 مليون دولار بمشروع و شركة واحدة، وتأتي فرنسا في المركز السابع ب 330 مليون دولار حيث بلغت عدد مشاريعها في الجزائر ب 12 مشروعا و 10 شركات لتليها سويسرا ب 320 مليون دولار و 4 مشاريع و 4 شركات مستثمرة في الجزائر و هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثامنة، أما بالنسبة لإيطاليا فلقد حصدت المركز التاسع في الترتيب وتم تحديد تكلفتها ب 232 مليون دولار بمشروع واحد و بشركة واحدة لتحل بعدها

المملكة المتحدة في المركز العاشر بتكلفة 212 مليون دولار و مشروعين و شركتين فيما بلغت تكلفة المشاريع بالنسبة للدول الأخرى ب 892 مليون دولار و 28 مشروعا و 28 شركة في حين حددت التكلفة الإجمالية لجميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر 14,293 مليون دولار فلقد بلغ عدد المشاريع 82 أما بالنسبة لعدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر التي وصلت إلى 69 شركة.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني:التوزيع القطاعي

---

<sup>1</sup> : <https://www.elwassat.com/national/6100.html>,consulté le 2019\_04\_21 à 13 :30.

الجدول رقم 03 : يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها في  
الجزائر 2002\_2017.

عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
13	1,44	5768	0,23	641	0,48
142	15,76	82593	3,28	23928	17,91
558	61,93	2050277	81,37	81413	60,95
6	0,67	13572	0,54	2196	1,64
26	2,89	18966	0,75	2407	1,80
19	2,11	128234	5,09	7656	5,73
136	15,09	130980	5,20	13842	10,36
1	0,11	89441	3,55	1500	1,12
901	100	25441	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع الإلكتروني [www.andi.dz](http://www.andi.dz) تم الإطلاع عليه:

17\_05\_2019 على 16:30

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن القطاع الصناعي هو الأكثر إستقطابا للإستثمارات الأجنبية و الذي يستحوذ على 81,37% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المصرح بها بمبلغ 2050277 مليون دينار، في حين تتوزع النسبة المتبقية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة خاصة قطاع السياحة و الخدمات و الإتصالات . و حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فإن حجم الإستثمارات الأجنبية المصرح بها للفترة (2002\_2017) قدر ب 2519831 مليون دينار جزائري بنسبة 17,62% من إجمالي الاستثمارات مقارنة بالاستثمارات المحلية التي إستحوذت على نسبة 82,38% وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي التي لم تتعد 1,42% من إجمالي المشاريع المصرح بها .  
المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله وتطويره في الجزائر

الفرع الأول : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و التي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية، إلا أن المناخ يبقى نوعا ما متقلبا، و غير مؤهل تأهيلا كافيا لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يدل على أن هناك معوقات تحول دون تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر.

### أولاً: المعوقات الاقتصادية

#### أ. مشكلة التمويل و عجز القطاع المصرفي

مند المرحلة الإنتقالية تواجه عملية الإستفادة من التمويل عراقيل مرتبطة أساسا بتشكيلة النظام المالي و البنكي للجزائر و الذي يخضع ل : سيطرة عالية للدولة وعدم تحرر البنوك و المؤسسات المالية من نفوذ وأثر الدولة، بالإضافة إلى هذا هناك قيود تعيق تأهيل القطاع البنكي و التي تتمثل في :<sup>1</sup>

- ✓ محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية التقنية أو القانونية .
- ✓ نقص الكفاءة المهنية لدى الموظفين البنكيين خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر .
- ✓ تأخر كبير في الأساليب و التقنيات الحديثة في مجال الإدارة و التعامل مع المعلوماتية .
- ✓ رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر

#### ب. مشكلة القطاع الجزائري الخاص

يرتبط الإستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا و ثقيا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بعمليات الإستثمار و المشاركة، يبدو أن هذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب منه بالرغم من أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني<sup>2</sup>، إضافة إلى ذلك نقص الخبرة و التجربة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، حيث أن القطاع الخاص في بعض الدول يعتبر عامل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بفضل خبرته و علاقته الخاصة مع الأجانب.<sup>3</sup>

#### ثانيا: المعوقات الإدارية و القانونية

<sup>1</sup> : فاطمة بن عبد العزيز، فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات الدول النامية\_حالة الجزائر\_، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2005\_2006، ص 509 .  
<sup>2</sup> : بلوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، جوان 2006، ص 80 .  
<sup>3</sup> : محمد خليل بو حلايس، معوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008\_2008، ص 141 .

تعتبر العراقيل الإدارية و القانونية أحد الكوابح الرئيسية في لتحسين مناخ الأعمال وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إذ على الرغم من جودة التشريعات الجزائرية في مجال الإستثمار و إمامها بشتى العناصر القانونية و التشريعية التي تهتم المستثمر الأجنبي لحماية أمواله و تحويلها، إلا أن هذه التشريعات تفنقر إلى التجسيد و التطبيق، و بالتالي نجدها جوفاء لا تتم عن الروح الحقيقية التي تجعل التطبيق يصل إلى نفس المستوى من التشريع النظري<sup>1</sup>.  
إن الملاحظة على الإدارة الجزائرية هو أنها تعرف بثقلها و جمودها وما يترتب عن ذلك في حسن سير الأعمال و النشاطات الإقتصادية و المالية مهما كانت، حيث أن أهم ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو:<sup>2</sup>

- ✓ البيروقراطية و الروتين في إجراء المعاملات .
- ✓ نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل .
- ✓ عدم وجود أنظمة معلومات متطورة و دقة في المعلومات .
- ✓ تعدد الأجهزة المشرفة على الإستثمار و غياب التنسيق بين الأجهزة .
- ✓ ضعف بيئة أداء الأعمال .

**الجدول رقم 04: ترتيب الجزائر في دوينغ بيزنس لمؤشري تكوين مؤسسة و الحصول على رخصة بناء لسنة 2019**

المؤشر	النقطة	الترتيب
تكوين مؤسسة	78,07	150
الحصول على رخصة بناء	63,28	129

**المصدر: Rapport de doingBusiness 2019. p 15**

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن الجزائر تحتل الرتبة 150 و 129 في مؤشر تكوين مؤسسة و الحصول على رخصة بناء على التوالي من أصل 190 دولة وهي رتب متأخرة و تعكس الواقع نظرا للعراقيل الإدارية التي تعاني منه الجزائر و طول الإجراءات الرسمية، وكذلك الوقت و التكاليف التي يتحملها المقاول عند إنشاء مؤسسة .

<sup>1</sup> : محمد خليل، نفس المرجع السابق، ص 142.

<sup>2</sup> : عمار عماري و سعيدة بوسعيد، معوقات الإستثمار الأجنبي وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 14 و 15 نوفمبر 2005، ص 235 .

- كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز ب:<sup>1</sup>
- ✓ كثرة القوانين و تضاربها و غموضها في بعض الأحيان.
  - ✓ القيود الواردة على تملك العقارات و الأراضي .
  - ✓ عدم استقرار قوانين الإستثمار إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات و الأوضاع و المستجدات العالمية .

**الجدول رقم 05: ترتيب الجزائر في مؤشر إبراهيم للحوكمة الجيدة و مقارنة ببعض الدول  
المجاورة لسنة 2018**

الدول	الجزائر	المغرب	تونس
العلامة	48,9	65,7	70,4
الرتبة	27	15	9

المصدر : Rapport de Ibrahim index governance, 2018 ,p16

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن الجزائر تحتل المرتبة 27 من أصل 54 بلد إفريقي ضمن مؤشر إبراهيم للحوكمة الجيدة، الذي يتكون من مجموعة من المؤشرات منها : الشفافية و المسؤولية، استقلالية القضاء، حقوق الملكية، مراقبة الرشوة، شفافية السياسات العمومية، غياب البيروقراطية، و كل هذه المؤشرات تعكس الواقع فإحتلال الجزائر مرتبة متأخرة مقارنة بدول الجوار يعني أن هياكلها و مؤسساتها لا زالت تعاني من البيروقراطية و الفساد الإداري و غيرها من الأمور التي تعيق النشاط الإقتصادي .

• **ثالثا : معوقات أخرى**

**أ.البنية التحتية :**

يعتبر توفر بنية أساسية و كافية من الكهرباء و مياه و صرف صحي و طرق و موانئ و مطارات و شبكة إتصالات هو أساس عملية التنمية من ناحية أحد الشروط لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، و الجزائر تعاني من قصور واضح في توفير مثل هذه الخدمات، حيث أن طموحات المستثمر الأجنبي تكمن في إيجاد خدمات البنيات التحتية المتوفرة بالكم و الكيف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> : نفس المرجع السابق، ص 235 .

<sup>2</sup>: محمد خليل بو حلايس، مرجع سبق ذكره ، ص 146 .

## ب.الإفتاح على الخارج :

لقد تعزز دافع الإفتاح على الإقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال توقيع العديد من الإتفاقيات لزيادة التجارة البينية،فبالنسبة للدول النامية فإن الإفتاح الإقتصادي و التحرير التجاري أصبح لحكومتها حتمية و ليس خيارا بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها، أن الإنغلاق و عدم الإفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني للدولة النامية تهميشا و حرمانا لها من رؤوس الأموال الأجنبية و بالتالي عدم تحقيق التنمية الإقتصادية، و الجزائر و غيرها من الدول أخذت في السنوات الأخيرة تتجه نحو إقتصاد السوق فاتحة المجال أمام الإنسياب الحر للمنتجات و عوامل الإنتاج و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، لكن و رغم كل المحاولات التي إعتمدتها الجزائر في مجال الإفتاح إلا أن الصورة لحد الآن لم تكتمل لخلق ذلك المجال المحفز للإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

و الجدول التالي الرتبة التي إحتلتها الجزائر لسنة 2019 من حيث التجارة الإقليمية .

### الجدول رقم 06 : ترتيب الجزائر في دوينغ بيزنس من حيث مؤشر التجارة الإقليمية لسنة 2019.

المؤشر	النقطة	الرتبة
التجارة الإقليمية	38,43	173

#### المصدر: Rapport de doingBusiness 2019,153

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ إحتلال الجزائر المرتبة 173 من أصل 190 دولة حسب ترتيب دوينغ بيزنس لسنة 2019 ،وهي مرتبة جد متأخرة وهذه الرتبة تعكس الواقع نظرا لعدم جدوى السياسات التي وضعتها الدولة في تطوير التجارة الإقليمية فهذه الرتبة تعني أن التجارة الإقليمية في الجزائر تعاني من عدت صعوبات أهمها البنية التحتية .

➤ وتجدر الإشارة هنا أن هذه المعوقات التي تعطل إستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل عام

وأما فيما يخص القطاع الصناعي فهي كما يلي:

#### • خضوع الاستثمارات الأجنبية للتصريح و الدراسات المسبقة :

قبل التعديل الأمر 03\_01 المتعلق بتطوير الاستثمار،ألغي ضمنا إجراء التصريح المسبق لإنجاز المشاريع المستفيدة من المزايا الملزمة بالتصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،حيث جاء في

<sup>1</sup> : عمار عماري، سعيدة بوسعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 236 .

نص المادة 04 منه مايلي : <تنجز الإستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات الفنية و حماية البيئة ...><sup>1</sup>.

و التدابير السابقة لا تستفيد منها إلا المشاريع ذات المساهمة الوطنية، و المشاريع التجارية، حيث بموجب الأمر 01\_09 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدل للأمر 03\_01، يلزم على المستثمرين الأجانب طبقا للمادة 04 مكرر استصدار لدى الوكالة الوطنية لتطوير قبل إنجاز مشروع النشاط الإقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات حتى في حالة عدم الإستفادة من المزايا<sup>2</sup>.

#### • وجوب إنشاء الإستثمارات الأجنبية في إطار شراكة :

كرس الأمر 03\_01 المتعلق بتطوير الإستثمار الحرية التامة للإستثمار المحلي أو الأجنبي، غير أنه بموجب تعديل قانون المالية لسنة 2009، يستلزم تطبيقا للمادة للمادة 04 مكرر إنجاز الإستثمارات الأجنبية في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الإجتماعي، كما تحدد مساهمة الإستثمارات بنسبة 49% من رأس المال الإجتماعي في إطار الإستثمارات المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية الإقتصادية.<sup>3</sup>

وهذه النسبة هي نفسها، عند ممارسة أنشطة الإستيراد بغرض إعادة بيع الواردات، حيث تقيد المستثمرين الأجانب بشراكة مساهمة وطنية مقيمة تساوي نسبة 51% على الأقل من رأس المال الإجتماعي، و الغاية من ذلك الحد من الواردات، و المحافظة على المنتج الوطني، و التأطير المحكم لنشاطات التجارة الخارجية.<sup>4</sup>

#### • وعاء العقاري الصناعي :

يعتبر العقار الصناعي أحد أبرز العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر إذ أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن 37% من المؤسسات تبحث عن العقار من أجل القيام بإستثمار، وأن 13% منها ترى أنه يعتبر العائق الأول الذي يواجهها، و 20% من المؤسسات تنتظر أكثر من 4 سنوات للحصول عليه، من خلال متابعتنا لملف العقار في الجزائر، تبين لنا أن المشكلة الحقيقية تكمن في أسلوب التسيير و

<sup>1</sup> :طعابة حدة، لحاق عيسى، معوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2019، ص 149 .

<sup>2</sup>: خوادجية سميحة حنان، تقيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر المنعقد بورقلة يومي 18\_ 19 نوفمبر 2015، ص 20.

<sup>3</sup>: طعابة حدة، لحاق عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 150 .

<sup>4</sup>: خوادجية سميحة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 22.



طريقة التنظيم المعتمدة من إدارة الملكية العقارية، أكثر من أن تكون مشكلة ندرة العقار، ويمكننا إثبات ذلك من خلال التركيز على عنصرين أساسيين هما الحجم الكبير للعقارات غير المستغلة و عدم تسوية الوضع القانوني.<sup>1</sup>

تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، منها حوالي 15 % من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية (2334 هكتار) و 60% من الأراضي المتواجدة في مناطق النشاطات (4496 هكتار)، وهذا يعني أن 30 % من المساحة الكلية (22 ألف هكتار) المتوفرة مستغلة. بالإضافة لهذه الأراضي غير المستغلة يوجد أيضا عقارات أخرى لدى المؤسسات المحلية، أو المشاريع المتوفرة التي تتوفر على مساحات جد مهمة غير مستغلة أيضا، إذ تصل إلى 529 هكتار منها 387 هكتار في المناطق الصناعية و 142 هكتار في مناطق النشاطات.<sup>2</sup>

المشكل الثاني الذي يعاني من المستثمرون بعد مشكلة عدم الحصول على العقار هو مشكل عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات التي بحوزتهم، فعدم إمتلاكهم لعقود الملكية سيحرمهم من الحصول على التمويل البنكي (عدم توفر الضمان)، ومن أجل إيجاد حل لهذه المسألة المعقدة تدخلت السلطات العمومية في إطار برنامج ترقية الإستثمار الفلاحي و الصناعي لتسوية الوضع القانوني للعديد من الأراضي، إذ إنتقلت التسوية القانونية للعقارات من 25% سنة 1999 إلى 52% سنة 2003، ويعود سبب التأخر في تسوية الكثير من القضايا العالقة إلى تداخل الصلاحيات بين مديرية أملاك الدولة و دواوين الترقية العقارية، و إلى عدم وضوح المسؤوليات فيما يتعلق بتعيين الأطراف المعنية بمنح الأراضي و كتابة عقود ملكيتها.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني : سبل تفعيل و تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن سبل تطوير وتفعيل تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، ترتكز على إستراتيجية مقترحة كإطار عام لتفادي المعوقات التي تقف أمام إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، هذه الإستراتيجية

<sup>1</sup> : طباعة حدة، لحاق عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 151 .

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق، ص 151 .

<sup>3</sup> : ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة منتوري كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2006\_2007، ص 294\_295 .

تتمثل في مجموعة من المقومات التي تساعد على التقليل قدر الإمكان من المعوقات المذكورة سابقا، ولتشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة يجب العمل على:<sup>1</sup>

- ✓ ضرورة قيام الحكومة بإتباع سياسات لتحرير قطاع التبادل التجاري الخارجي .
- ✓ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتشجيع الإستثمارات الأجنبية على التدفق .
- ✓ إتباع السياسات و الإصلاحات اللازمة و الإجراءات الصارمة التي من شأنها التقليل من حجم الفساد و البيروقراطية .
- ✓ قانون يحدد مهام الإدارة الدائمة بوضوح.<sup>2</sup>
- ✓ ضرورة توفير قاعدة بيانات عن الإقتصاد الجزائري، حيث يعتبر أحد الوسائل المهمة لمعرفة الفرص الإستثمارية في دولة ما، هي البيانات التي تنشرها الدولة و مؤسساتها عن هيكلها الإقتصادي.<sup>3</sup>
- ✓ تطوير الإطار القانوني و المؤسسي المتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يكون من خلال شفافية التشريعات الوطنية المتعلقة بالإستثمار وسد الثغرات التشريعية الموجودة في قوانين الإستثمار.<sup>4</sup>
- ✓ رفع و زيادة الأموال المخصصة للتطوير و البحث و الموجهة للجامعات و مراكز البحوث.<sup>5</sup>
- ✓ ضرورة توفر الهياكل و البنى الأساسية من خدمات الطرق و المواصلات و النقل و المطارات و الموانئ و غيرها من المتطلبات الأساسية، التي تلبى متطلبات المستثمرين الأجانب أو المحليين.<sup>6</sup>
- ✓ ضرورة توفير الحكومة مناطق صناعية تتوفر فيها مختلف الخدمات و المرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنيان الصناعي الأمثل.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> : منصورى الزين، عرض وتقييم لسياسة الإستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات، الملتقى الدولي الأول حول : أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 04 و 05 ديسمبر 2006 ، ص 11 .

<sup>2</sup> : محمد خليل بوحلايس ، مرجع سبق ذكره، ص 179 .

<sup>3</sup> : نفس المرجع السابق، ص 180 .

<sup>4</sup> : منصورى الزين ، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

<sup>5</sup> : نفس المرجع السابق ، ص 13 .

<sup>6</sup> : محمد خليل بوحلايس ، مرجع سبق ذكره، ص 181 .

<sup>7</sup> : نفس المرجع السابق، ص 181 .

✓ العمل على خلق روح المنافسة بين الإستثمارات المحلية و الأجنبية والعمل على تنوع تلك الإستثمارات بما يضمن عدم التركيز على منتجات معينة وإغفال بقية المجالات<sup>1</sup>.

#### المبحث الثاني : واقع القطاع الصناعي في الجزائر

نتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة و المساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية لأي بلد ، عملت الجزائر على تحسين أداء قطاعها الصناعي و العمل على زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث نلاحظ من خلال هذا المبحث أن له أهمية في التشغيل و ترقية التجارة الخارجية وعليه سيتناول هذا المبحث دراسة العناصر التالية :

#### المطلب الأول : أداء القطاع الصناعي في الجزائر

بغرض التعرف على أداء القطاع الصناعي في الجزائر ، سنحاول عرض بعض المؤشرات التي تعكس ذلك .

#### الفرع الأول:معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر

نوضحها من خلال الجدول التالي :

#### الجدول رقم07 :معدل نمو الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر خلال الفترة 2012\_2016

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الانتاج الصناعي	1,6	0,9	3,9	1,8	1,5

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات ،الجزائر بالارقام نتائج2014\_2016، رقم 47 ،نشرة 2017 ،ص :04من الموقع : <https://www.ons.dz> تم الطلاع عليه :209\_05\_28 ،على 23:20

من خلال إحصائيات الجدول رقم 07 يتضح لنا أن معدل نمو الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر عرف إرتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 2014 قدرت بنسبة 3,9 % ويرجع ذلك لما ساهمت به صناعة المحروقات بشكل مباشر في هذا الارتفاع من خلال تسجيلها لنسبة نمو تقدر ب 13,5 % ،كما ساهم في هذا التطور أيضا عدة قطاعات كقطاع الطاقة و المناجم ،وكذا الصناعات الغذائية،وبعدها بدأ معدل النمو الصناعي يتراجع حيث قدرت نسبة النمو ب 1,5 % خلال 2016 ،وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في توسع إجمالي الناتج الداخلي 6,2 % وأبرز نقطة في تطور القطاع الصناعي هي وجود ثلاث

<sup>1</sup> : نفس المرجع السابق، ص 180 .

فروع هي التي تستحوذ على الحصة الأكبر و تشهد معدلات نمو أكبر و هي : الصناعة الغذائية،الماء والطاقةو البناء،من جانب آخر إرتفع نشاط الصناعة المعملية ب 3,9 % سنة 2016 و يمثل فرع الصناعة الغذائية لوحده 50,8% من القيمة المضافة الجارية و يساهم بواقع 70% في نموها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني:مؤشر القيمة المضافة ومعدل توسع القطاع الصناعي

#### الجدول رقم08:القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2012\_2016

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري(مليار دج)	729,5	771,8	837,7	904,7	975,7
معدل توسع النشاط الصناعي %	5,1	4,0	4,1	4,8	3,8

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر بالأرقام نتائج 2014\_2016،رقم47،نشرة76\_77،06 تم الإطلاع من الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz) عليه:2019\_05\_28، 12:00

من خلال بيانات الجدول رقم 08 يتضح لنا أن القطاع الصناعي شهد نمو خلال 2012\_2016،حيث واصل النشاط الصناعي نموه في 2016 محققا قيمة مضافة قدرها 975,7 مليار دج ، وقد تراجع معدل توسع النشاط إلى 3,8 بالمئة بنقطة مئوية واحدة مقارنة ب2015، ويعتبر معدل توسع النشاط الصناعي هو الأضعف بعد معدل توسع نشاط الخدمات التجارية الذي قدر ب2,9 بالمئة ومعدل توسع النشاط<sup>2</sup> الفلاحي الذي يقدر ب 1,8 بالمئة.

### المطلب الثاني: أهمية القطاع الصناعي في الإقتصاد الجزائري

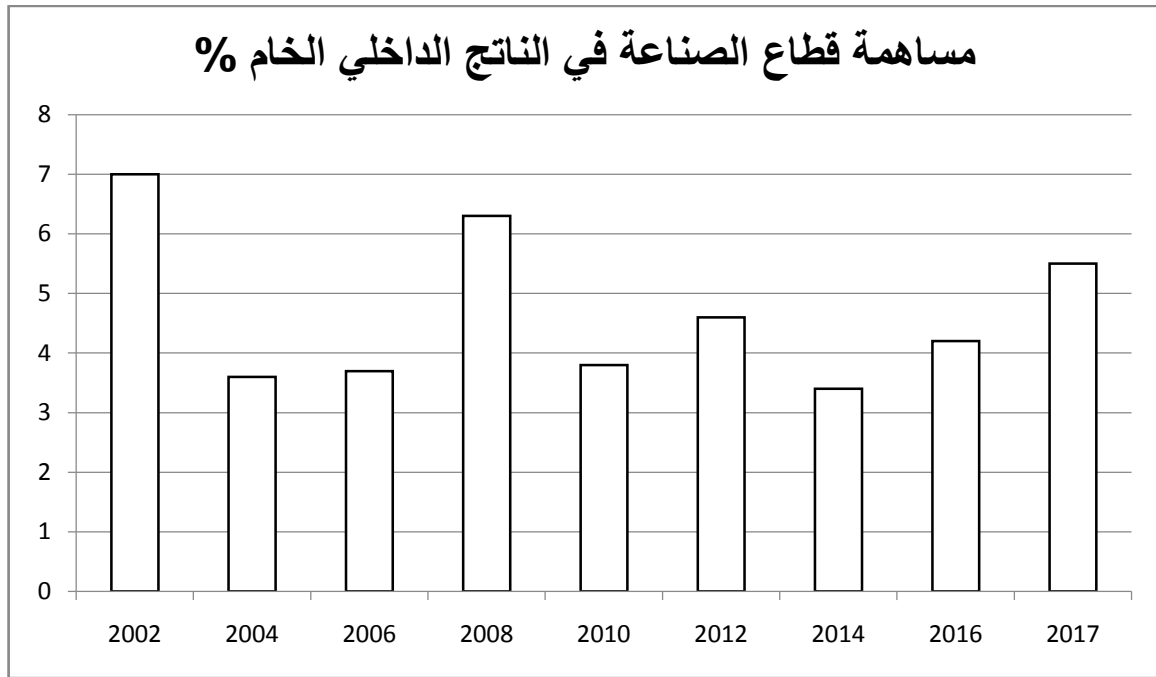
#### الفرع الأول: مساهمة الصناعة في بنية الناتج المحلي الإجمالي

<sup>1</sup> حمدي معمر، فلاق صليحة، المناولة الصناعية كمدخل استراتيجي كمدخل استراتيجي لتفعيل القطاع الصناعي في الجزائر، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر،جامعة البليدة 06،02\_07 نوفمبر 2018، ص 09.

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق، ص 10 .

يمكن الحكم على أي إقتصاد من إقتصاديات العالم من خلال نتاجه المحلي الإجمالي، لكن إن أردنا أن تكون لدينا أحكام مستندة إلى الواقع لابد أن نعرف ماهي مكونات هذا الناتج المحلي الإجمالي، وبعبارة أخرى ماهي المساهمة القطاعية في هذا الناتج، لأنه هناك دول لها معدلات مرتفعة في ناتجها المحلي الإجمالي، لكن لا يعكس ذلك مستوى تطورها الاقتصادي الحقيقي، كما نجد دولاً أخرى أقل حجماً من الأولى لكن لها تنوع و تطور اقتصادي مريح ، لذلك وبما أن الجزائر لها ناتج محلي إجمالي كبير نسبياً<sup>1</sup> مع الدول الإفريقية و العربية، إلا أنها تفتقر إلى التنوع و التطور الاقتصاديين.

الشكل رقم 02: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002\_2017



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص 22.

حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017 كانت متذبذبة، كما أن معدلات نمو الإنتاج الصناعي جد منخفضة، كما أنها كانت سلبية في بعض الفروع، من الواضح أن هذه المعدلات لا تتماشى مع النسب الإقليمية، فمجموع الدول النامية الصناعية خارج قطاع المحروقات تمثل في المتوسط 14% من مجموع الناتج الداخلي الخام (17% في المغرب ، 18% في تونس ، 19% في مصر )، يقدر متوسط الدخل الصافي الشهري للصناعة ب 98055 دينار جزائري (في 2014) في زيادة ب 4,3% سنة 2015 . كما تزايد دخل الصناعات المعملية ب 4,0% إلى 38238 دينار جزائري . فالقطاع الصناعي إتسم بتفاوتات كبيرة

<sup>1</sup> :طالم علي ،مرجع سبق ذكره،ص 259.

في الأجرور بين القطاع العام و الخاص، بقيمة مضافة تقدر ب 745,2 مليار دينار، إرتفعت الصناعة المعملية بنفس وتيرة الناتج الداخلي 3,8% ولكن بوتيرة أقل من وتيرة توسع الصناعة 4,3%<sup>1</sup>. في سنة 2017، تعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة الأكثر ارتفاعا ب 4,8% مقابل 3,8% في سنة 2016. بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 1037,0 مليار دولار، مايمثل 5,5% من إجمالي الناتج الداخلي الخام و يساهم توسعه بواقع 17,0% في النمو الإجمالي للنشاط الإقتصادي، مقابل 6,2% في 2016.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

أساس الصناعة الإنتاج وأساس الإنتاج اليد العاملة، لذلك توفر الصناعة مناصب شغل مختلفة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة لأن الإنتاج هنا يتطلب إما جهدا فكريا أو عضليا، تساهم الصناعة في استقطاب ما يقارب 13 في المتوسط من إجمالي العمالة في الجزائر مثلما يوضحه الجدول الموالي.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> : طالم علي، كافي فريدة، نفس المرجع السابق، ص 260 .

<sup>2</sup> : بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2017 جويلية 2018، ص 21 .

<sup>3</sup> : نفس المرجع السابق، ص 261 .

الجدول رقم 09: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة  
2016\_2007

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	1171	1252	1242	1136	1034	912	1141	899	917	865
الصناعة	2551	2716	2912	3223	2962	2498	3198	3116	3153	3360
الخدمات	4872	5178	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620
المجموع	8594	9146	9472	9736	9599	9670	10788	10239	10594	10845

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

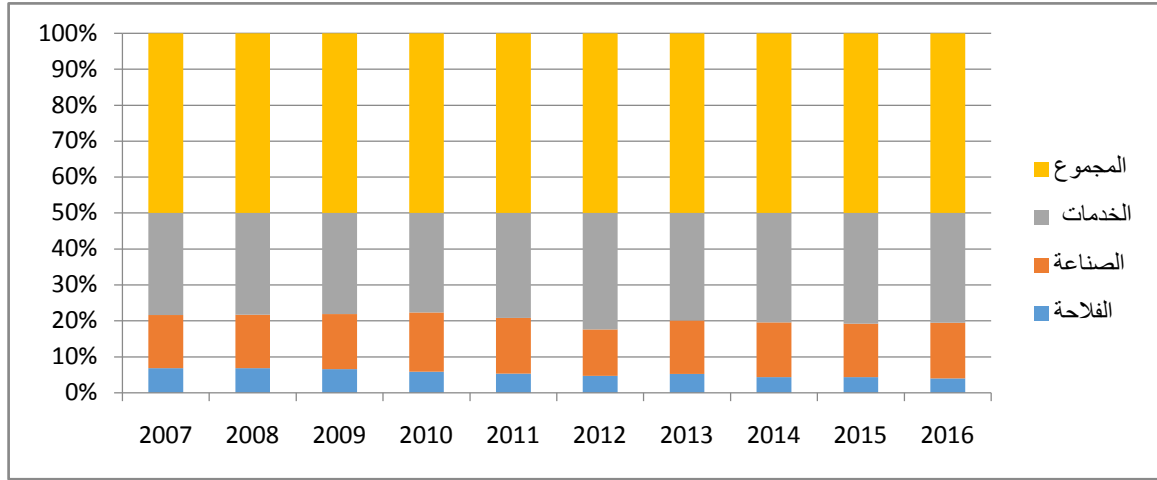
- ONS, « Emploi et chômage », du 2007 au 2010, p 03. Sur le site officiel de l'office national des statistiques, <http://www.ons.dz>, consulté le 21/04/2019 à 19:45.
- ONS, « activité, emploi et chômage », publication n°592, 651, 653, 683, 726, 763 des années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, p 05.

من خلال معطيات الجدول رقم 09 يظهر تطور حجم اليد العاملة التي تم تشغيلها من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أنه تم تسجيل إختلافات من قطاع لآخر، ففي حين يسجل قطاع الخدمات إرتفاعا واضحا في حجم التشغيل حيث إنتقل من 4872 ألف عامل سنة 2007 إلى 6620 ألف عامل سنة 2016، فإن قطاع الزراعة يعرف نموا ضعيفا جدا في حجم اليد العاملة و أحيانا إنخفاضا في عدد العمال خلال 10 سنوات، بينما قطاع الصناعة سجل نموا مقدرا ب 809 ألف عامل بين سنتي 2007 و 2016 ومع هذا التطور في حجم العمال فإن نسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي اليد العاملة المشغلة في الجزائر تباين من قطاع لآخر.<sup>1</sup>

والذي يظهر في الشكل التالي :

<sup>1</sup>: سعود وسيلة ، قاسمي كمال، ص 12.

الشكل رقم 03: تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2016\_ 2007



من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09

ويظهر الشكل رقم 03 أن قطاع الصناعة يمثل ثاني قطاع من حيث تشغيل اليد العاملة في الجزائر، حيث تبلغ نسبته حدود 25% من مجموع اليد العاملة المشغلة خلال فترة الدراسة، وذلك بعد قطاع الخدمات التي يشغل أكثر من من نصف حجم اليد العاملة النشيطة في الجزائر، وبالتالي فإن قطاع الصناعة يساهم بنسبة جيدة في الحد من البطالة وإستقطاب اليد العاملة، إلا أنه يستلزم مزيدا من التحفيزات و إجراءات الاستثمار في القطاع الصناعي بهدف إمتصاص أكبر عدد من العمال.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية

<sup>1</sup>: نفس المرجع ، ص 13 .



الجدول رقم 10: نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2007\_2016 .

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	%1,5	%1,6	%1,6	%1,8	%2	%2,2	%2,5	%3,5	%4,7	%4,1

المصدر: صباغ رفيقة، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية لنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 07\_60\_2018، جامعة علي لونيس ، البليدة 02، ص 10.

الجزائر سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسبة تتراوح بين 1,5 % و 4,7 %، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة من صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009 ، و ذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الهام و الأساسي في التنمية الاقتصادية و مواجهة البطالة و خلق الثروة.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر**

إزدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الصناعية بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة الديون الخارجية في أوائل الثمانينات خاصة أن الاستثمار الأجنبي أصبح من عناصر العولمة العالمية، و من أهم عناصر التدفق الشامل للموارد المالية الخاصة، فهو يميل أن يكون أكثر استقرارا بما يمثله من إستراتيجية طويلة المدى للإستثمار مقارنة بمصادر التمويل الخارجية الأخرى الباهظة التكاليف الأمر الذي جعل من ترقية الاستثمار الأجنبي ضرورة حتمية

<sup>1</sup> صباغ رفيقة، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية لنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 07\_60\_2018، جامعة علي لونيس ، البليدة 02، ص 11 .

لإجتذاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب لتحسين الأداء الاقتصادي و زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد في الأسواق الدولية و تحقيق التنمية الصناعية.<sup>1</sup>

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع و أهم النتائج التنموية المحققة

✓ اعترف رئيس مدير المشاريع الكبرى و الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر السيد عمار أغادير، بتراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 18% سنوات السبعينات من القرن الماضي، ليتوقف عند معدل 05 % مع بداية الألفية الثالثة ، في الوقت التي توقف عدد المؤسسات الوطنية العمومية و الخاصة إلى 650 ألف مؤسسة، بما فيها الصناعية الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .بالمقابل أقر عمار أغادير في الندوة المنظمة حول فاق الإنعاش الاقتصادي بالجزائر، مشيراً أن الحكومة قد اعتمدت سياسة صناعية للنهوض بالقطاع الصناعي و إنشاء مناخ ملائم للاستثمار مع تحفيز الشعب الصناعية إلى جانب الاهتمام بالتكوين.<sup>2</sup>

✓ على صعيد آخر، أعلن رئيس مديرية المشاريع الكبرى انه تم التصريح خلال سنة 2013 بمشاريع صناعية إستراتيجية في مجالات مختلفة مثل الحديد والصلب والميكانيك، سيتم انجازها بالشراكة مع الأجانب، زيادة على تسجيل 11 مشروعاً لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية في مجال النسيج .<sup>3</sup>

✓ بالنظر لعدم قدرة المؤسسات الوطنية على تحقيق التنمية الصناعية على الأقل في الوقت الحاضر في ظل الانفتاح الاقتصادي وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، تصبح المؤسسة الأجنبية خياراً مهماً أمام الجزائر لمرافقة الإستثمارات المحلية في المسار التنموي.<sup>4</sup>

✓ استناداً إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عرفت النشاطات الصناعية بالنسبة للمشاريع الأجنبية تزايداً، حيث تم تسجيل 495 مشروع ما بين 2002 و 2016 بنسبة 60,22 % من مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بقيمة تقدر ب 1783922 مليون دينار جزائري،

<sup>1</sup> : منجل خديجة، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

<sup>2</sup> : طالم علي، كافي فريدة ، جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية ، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 261\_ 262 .

<sup>3</sup> : نفس المرجع السابق، ص 262 .

<sup>4</sup>: [www.djazair.com/elkhabar/5170](http://www.djazair.com/elkhabar/5170), consulté le 2019\_06\_03 à 12 :00.

سمحت بإنشاء 70793 منصب عمل أو ما نسبته 59,23 % من إجمالي مناصب العمل الموفرة.<sup>1</sup>

✓ حسب مدير الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني، فإنه تم تحديد حوالي 30 مناوولا وطنيا في إطار مشاريع شراكة جزائرية\_إماراتية\_ألمانية لتطوير الصناعة الميكانيكية تحت علامة المجمع الألماني دايمر(مرسيدس) معتبرا أن هذه الشراكات تشكل تقدما تكنولوجيا هاما بالنسبة لبلدنا من أجل بعث نشاط المناولة الذي سيوفر قيمة مضافة للصناعة الوطنية، إن المقاولين الوطنيين عليهم تحسين تنافسيتهم لكي يتم اختيارهم كممولين بقطع الغيار لهذه المشاريع، الأمر الذي سيسمح بتحسين التنافسية في هذا المجال. من جهة أخرى تم توقيع أربعة اتفاقيات شراكة بين مؤسسات جزائرية و فرنسية في الصناعة الصيدلانية و التجهيزات الطبية و الصناعات الغذائية، هكذا وقع المجمع الصيدلي الفرنسي سانوفي\_ أفنتيس مع الطرف الجزائري لإنتاج الأدوية باستثمار يقدر ب 70 مليون أورو .<sup>2</sup>

✓ من جانب آخر أبرمت الجزائر في شهر نوفمبر 2016، مشروع بالشراكة الجزائرية الإيطالية بالبويرة المقدر ب قيمة استثمار ب 35 مليون أورو سيضمن في مرحلة أولى من إنتاج نموذج ديلي المتعدد الأطراف بقدرة 1500 وحدة سنويا، سيوفر المصنع في مرحلة بدائية 250 منصب عمل مباشر، ليصل بعدها إلى 1000 منصب عمل مباشر، بالإضافة عن فتح مناصب شغل غير مباشرة لأرتباطه بشبكات مناولة و شبكات لوجستية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>: نفس المرجع السابق .

<sup>2</sup> : متتاوي أ محمد ، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الشلف الجزائر، العدد 13، 2015 ، ص 72 .

<sup>3</sup> : جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 7978 ، الجزائر ، السبت 21 نوفمبر 2015 ، ص 04 .

### المبحث الثالث:دراسة حالة حول قطاع صناعة السيارات في الجزائر

يعتبر قطاع صناعة السيارات من القطاعات الأكثر حيوية في الإقتصاد العالمي المعاصر،ولقد إنتهجت الجزائر الإعتماد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لتطوير هذا القطاع والتي سنتناوله في هذا المبحث كالآتي:

#### المطلب الأول:نبذة مختصرة عن قطاع صناعة السيارات في الجزائر

##### الفرع الأول:صناعة السيارات في الجزائر

- يعود نشاط صناعة السيارات في الجزائر إلى ما قبل الاستقلال أين أنشأ من قبل حكومة الاستعمار الفرنسية مصنع BERLIET للشاحنات، والذي كغيره من المؤسسات الجزائرية تم تأميمه بعد الاستقلال ،حيث أنشأت في بداية التسعينات المؤسسة الوطنية للصناعة الميكانيكية SONACOM أين تم استغلال و توجيه خبرات العمال الجزائريين المكتسبة في الشركة السابقة و تحويلها للشركة الوطنية والتي كانت تضم 11 مؤسسة وطنية تنشط في الصناعة الميكانيكية ،تقوم بتصنيع السيارات الثقيلة و الصناعية كالشاحنات و الجرارات و الماكينات،وصل معدل إنتاجها إلى 6000 وحدة سنويا وتم تصدير منتجاتها للدول الجوار كتونس و المغرب وحتى بعض الدول العربية كالعراق، وفي 1994 تم تغيير تسميتها إلى SNVI وانخفض في هذه الفترة معدل الإنتاج إلى 2200 وحدة سنويا<sup>1</sup>.

- ولدت صناعة السيارات في الجزائر في عام 2014 الذي شهد إنتاج أول سيارة رونو، تحمل شعار صنع في الجزائر.<sup>2</sup>

- وقد جاء قرار الحكومة الجزائرية لتطوير صناعة السيارات بهدف الحد من الواردات وخلق فرص عمل و التصدير على المدى البعيد،وقد حظرت الحكومة استيراد السيارات الجديدة ،ودعت موزعي السيارات في البلاد و شركات صناعة السيارات إلى إنشاء صناعة محلية وقدمت لهم إعفاءات ضريبية.<sup>3</sup>

#### ➤ وتضم شركات جميع السيارات في الجزائر :

- شركة مرسيدس بينز دايملر :تم في 2014 عقد شراكة SAFAV.MB يضم ثلاث أطراف : شركة آبار الإماراتية كشريك تكنولوجي ومالي رئيسي بالتعاون مع الشركة الألمانية دايملر،والتي

<sup>1</sup>:[www.snvigroupe.dz](http://www.snvigroupe.dz),consulté le 2019\_05\_05 à 14:15.

<sup>2</sup>:[www.alarabi.com/2019/01/](http://www.alarabi.com/2019/01/) ,consulté le 2019\_05\_07 à 23 :15.

<sup>3</sup> :نفس المرجع السابق .

- تشارك بتكنولوجيتها و علامتها التجارية .وتقدر نسبة آبار في المشروع بنحو 24,5% فيما تعود حصة مماثلة إلى شركة دايلمر الألمانية والجزائر بمؤسستها (EDIV، EPIC، SNVI) بنسبة 51%، ولها مقرين الأول بالعاصمة بالتحديد بروبية يتم عل مستواه تصنيع الشاحنات و الحافلات، و الآخر بغرب الجزائر و بالتحديد بتيارت يختص بتصنيع العربات العسكرية<sup>1</sup>.
- **شركة هيونداي بالجزائر** : في سنة 2016 تم عقد بين شركة هيونداي و شركة طحكوت للصناعات TMC، مقرها الرئيسي تيارت، يتم بموجبه تركيب سيارات هيونداي محليا على مستوى مصنع التركيب بتيارت والتي تصل قدرته الإنتاجية 60000 وحدة إنتاجية وحدة سنويا يتضمن 8 أنواع من سيارات هيونداي الأكثر روجا محليا ،ويشغل المنصب 470 منصب مباشر مع تأهيل 62 عاملا مهنيا يخص تركيب السيارات<sup>2</sup>.
  - **فولكسواغن Volkswagen**: بالشراكة مع سوفاك الجزائرية SOVAC تم في 2015 إنشاء مصنع في غرب الجزائر بالتحديد المنطقة الصناعية سدي كتاب غليزان ،تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع الذي أنجز على مساحة 150 هكتار بتكلفة 20 مليار دينار جزائري، في السنة الأولى 12 ألف وحدة على أن يتم رفع هذه الطاقة إلى 100 ألف سنويا بعد 5 أعوام بمختلف الأصناف على غرار السياحية و النفعية و كذا العلامتان التابعتان لذات المجمع الألماني على غرار علامة سكودا و سيات ،و ستمثل نسبة الاندماج بهذه الوحدة الصناعية 15 % لتنتقل إلى حدود 40% بعد مرور خمس سنوات على دخول المصنع حيز الإنتاج<sup>3</sup>،يقوم المصنع بتوفير 1400 منصب عمل مباشر<sup>4</sup>.
  - **شركة بيجو الفرنسية SPA Peugeot** : وقعت في 2017 ثلاث إتفاقيات إقتصادية تخص صناعة السيارات و المنتجات الكهربائية و الصناعة الغذائية، و يأتي على رأس هذه المشاريع بيجو الجزائر التي تقدر قيمته الإستثمارية بنحو 100 مليون أورو، أعلن جان كريستوف كيمار، مدير مجمع بيجو سينروان ،المكلف بإفريقيا و الشرق الأوسط أن المصنع يهدف لإنتاج 75000 سيارة في ثلاث سنوات الأولى اي بمعدل 25000 سيارة سنويا،موضحا أن رأسمال الشركة موزع وفق قاعدة الأفضلية الوطنية 49\_51،حيث يقوم المصنع بتوفير 1000 منصب مباشر وآلاف مناصب الشغل الأخرى الغير مباشرة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> : نفس المرجع السابق .

<sup>2</sup>: <https://www.autobip.com/articl/3150> ,consulté le 2019\_05\_29 à 14 :20.

<sup>3</sup>:<https://www.noonpost.com/content/191> ,cosulté lé 2019\_06\_03 à 16 :53.

<sup>4</sup>:<https://www.djazairiss.com> ,consulté le 2019\_06\_03 à 20 :21 .

<sup>5</sup>: <https://elkhabar.www.com> ,consulté le 2019\_05\_02, à 21 :30

- شركة سوزوكي **suzuki** اليابانية بالشراكة مع شركة طحكوت للصناعات الجزائرية **TMC**: تم إنشاء مصنع لتركيب السيارات بولاية سعيدة ويتعلق الأمر ب سوزوكي Alto , سوزوكي swift، و بحسب مدير محي الدين طحكوت فإن المصنع سينتج حوالي 15 ألف سيارة طراز سوزوكي، سويفت، التو في العام الأول، ليصل الى تركيب أزيد من 100 سيارة على المدى الطويل بنسبة إدماج تبلغ 15 % في العام الأول قبل أن تصل الى 40 % خلال ثلاث سنوات.<sup>1</sup>
- شركة رونو الجزائر للإنتاج **RAP**: ويأتي الكلام عليها في دراسة حالة .

#### الفرع الثاني: المناولة الصناعية كشريك مع المستثمر الأجنبي لتطوير صناعة السيارات في الجزائر

لا تنحصر المناولة في صناعة وتركيب السيارات على المناولة الميكانيكية وحسب، فهي صناعة شاملة متكاملة إذ يدخل فيها العديد من الأنشطة الصناعية من بينها الصناعة الميكانيكية وتحويل المعادن والإلكترونيك، الكهرباء... الخ، لذا تسعى الجزائر لترقية المناولة فيها من خلال الإدماج المحلي وكذا العمل الدائم على تطويرها، و لهذا الغرض تم<sup>2</sup>:

فرض المناولة المحلية على كافة المستثمرين الأجانب وعلى رأسهم شركات تصنيع و تركيب السيارات وهذا بفرض نسبة إدماج 15% في الثلاث سنوات الأولى و تصل إلى 40% بعد خمس سنوات من الإنتاج .

تقليص حصة استيراد السيارات إلى 30000 سيارة سنويا لتشجيع المنتج المحلي، و إجبار وكلاء السيارات المعتمدين على تحويل جزء من أرباحهم إلى إنتاج وتصنيع قطع غيار السيارات وتوجيهها للمناولة الميكانيكية، بغرض حاجيات السوق محليا ومساعدة مصنعي السيارات على تحقيق الإدماج المحلي. فتشجيع هذا النوع من الشراكات في مجال صناعة السيارات و الأجزاء الداخلة فيها يساعد على خفض تكاليف إنتاجها و تخفيض قيمة الواردات منها وبذلك تحقيق الإدماج المحلي، فقد سجلت الجزائر خسائر كبيرة نتيجة استيراد القطع الموجهة لنشاط تركيب السيارات، التي تم إعفاؤها من الحقوق الجمركية بموجب تدابير قانون المالية 2010، فقد بلغت هذه الخسائر 13 مليار دج في 2016 مقابل 6,82 مليار دج في

<sup>1</sup> : [www.djazairiss.com](http://www.djazairiss.com), consulté le 2019\_05\_02, à 23 :02

<sup>2</sup>: طوبال منى ، صناعة و تركيب السيارات لترقية الاقتصاد المحلي\_دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب \_الملتقى الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 06\_07 نوفمبر 2018 ،جامعة علي لونيس،البلدية 02،ص 04 .

2015 أي بزيادة قدرها 90% وقدّر هذا الرقم خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2017 بحوالي 8,24 مليار دج.<sup>1</sup>

الجدول رقم 11: واردات السيارات وتجهيزات صناعة السيارات في الجزائر خلال الفترة 2016\_2017 (القيمة بمليون دولار)

السنة	2016	2017
واردات الأجزاء الداخلة في صناعة السيارات	473	815
واردات السيارات	382,62	111,33

المصدر: منى طوبال، صناعة و تركيب السيارات لترقية الإقتصاد المحلي \_دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب \_، الملتقى الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة، ص 06.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رفع حصة الأجزاء الداخلة في صناعة السيارات ، فقد بلغت من 473 مليون دولار في سنة 2016 مقابل أكثر من 81 مليون دولار في 2015، أي تضاعفت بأكثر من 5 مرات ، وخلال الأشهر الخمسة الأولى من 2017 بلغت هذه الواردات أكثر من 815 مليون دولار ،بالمقابل إنخفضت الواردات من السيارات و المركبات النفعية بنسبة هائلة نتيجة لقانون تحديد الإستيراد عن الحكومة الجزائرية حيث قدر إجمالي الواردات ب111,33 مليون دولار خلال السداسي الأول لسنة 2017 مقابل 382,62 مليون دولار في السداسي الأول من 2016، لكن إنخفاض قيمة واردات السيارات ب 271,29 مليون دولار يقابله إرتفاع في قيمة واردات قطع الغيار ب 342 مليون دولار، فلا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الصناعة إلا إذا تم تحقيق الإدماج المتفق عليه من قبل المؤسسات المانحة للأمر.<sup>2</sup>

الفرع الثالث: مؤسسة رونو لتركيب و تصنيع السيارات و المؤسسات المناولة المتعاقدة معها

أولاً:تعريف مؤسسة رونو

هي مؤسسة مختصة في صناعة و تركيب السيارات بشراكة فرنسية جزائرية ، بالمنطقة الصناعية بواد تليلات التي تبعد 30 كلم عن مقر ولاية وهران، تم إفتتاحه هذا المصنع في 10 نوفمبر من سنة 2014

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص 05 .

<sup>2</sup>: منى طوبال ،مرجع سبق ذكره،06

من طرف الوزير الأول آنذاك عبد المالك سلال بإنتاج أول سيارة من نوع علامة سامبول ، بطاقة أولية إنتاجية أولية خلال سنة 2014 ، و حددت أقصى قدرت إنتاج السنة الأولى من الإنطلاق في التركيب (2014) حوالي 1239 سيارة ليتضاعف عددها في السنوات الأخرى في سنة 2015 ب 19406 سيارة ، أما سنة 2016 فقدرت عدد السيارات المركبة حوالي 42000 سيارة في السنة في مركب رونو للسيارات.<sup>1</sup> تستورد شركة رونو أغلب قطع الغيارو الأجزاء و المستلزمات من الفروع المتواجدة في الدول الأجنبية وهي عبارة عن مؤسسات مناولة دولية تابعة لشركة رونو الأم بفرنسا، ومن أهم هذه المؤسسات الفرعية المناولة لرونو وهي متواجدة في الدول ، تركيا و رومانيا و روسيا و إسبانيا و تركيا تتمثل في المحركات وهيكل السيارات وقطع الغيار ، بالإضافة إلى المؤسسات المناولة بالجزائر والتي تقوم بتصنيع جزء من قطع الغيار و مستلزمات التي تدخل في العملية التصنيعية ، وتقدر مساحة المصنع حوالي ب 51 هكتار وهي في نسبة إدماج في شهر جوان 2018 ب 31%.<sup>2</sup> تغطي نسبة 10% من إحتياج الوطني للسيارات إذا كانت الجزائر تستورد 460 ألف سيارة سنويا الأمر الذي يجعل الجزائر في تبعية شبه مطلقة في هذا القطاع .

#### ثانيا: المؤسسات المناولة لشركة رونو

تعتمد مؤسسة رونو في عملية المناولة على 5 شركات و هي كما يلي :<sup>3</sup>

#### • مؤسسة مارتير MARTUR:

هي مؤسسة مناولة صناعية بشراكة جزائرية فرنسية ، متواجدة بالمنطقة الصناعية بواد تليلات ، تقوم بتنفيذ طلبيات المؤسسة الأمرة رونو ، وهي مختصة في صناعة و إنتاج المقاعد والكراسي الأمامية والخلفية للسيارة ، تشغل هذه المؤسسة حوالي 350 عامل بالمؤسسة .

#### • مؤسسة سيتال SITEL:

هي مؤسسة مناولة للإتصالات السلكية ولاسلكية مختصة في صناعة كوابل محركات ، والكوابل العادية والصغيرة للسيارات ، ويعتبر أول مصنع في الجزائر مختص في صناعة كوابل السيارات، عن طريق شراكة جزائرية فرنسية وتنشط هذه المؤسسة بالمنطقة الصناعية بتلمسان ،حيث باشرت نشاطها خلال سنة

<sup>1</sup> :مبسوط هوارية ، مبسوط عبد القادر ، المناولة الصناعية كإستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر \_دراسة حالة تركيب وتصنيع السيارات في الجزائر مؤسسة حرونو<\_، الملئقى الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، 06\_07 نوفمبر 2018، علي لونيس، البلدة 02، ص 14 .

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق ، ص 15 .

<sup>3</sup> : نفس المرجع السابق، ص 15\_ 16 .



2015 , وتشغل المؤسسة حاليا 200 عامل ،وتطمح خلال سنة 2019 بتوظيف 250 عامل ،كما  
تطمح المؤسسة مستقبلا في نفس سنة 2019 بتصنيع لوحة قيادة السيارات .

• **مؤسسة ساغل SAREL:**

هي مؤسسة مناولة مختصة في صناعة القطع البلاستيكية التي تدخل في العمليات التصنيعية في تركيب  
و صناعة السيارات لمؤسسة رونو، وتشغل المؤسسة حاليا ما يقارب 50 عامل بالمؤسسة .

• **مؤسسة SEALYNX:**

هي مؤسسة مناولة في الصناعة الميكانيكية مختصة في صناعة الأختام الخاصة بالسيارات المركبة على  
مستوى واد تليلات ،عن طريق شراكة جزائرية مع مؤسسة رونو،وهي تشغل حاليا حوالي أكثر من 50  
عامل .

• **مؤسسة FORMFLEKS:**

هي مؤسسة مناولة مختصة في صناعة سجاد السيارات بالإضافة إلى عازل وكاتم الأصوات ،بمختلف  
أنواع الطرازات التي تنتجها المؤسسة حاليا سامبول و ساندير ،ستاب واي و كليوا 4 ،وهي تغطي كامل  
طليبات مؤسسة رونو،أي تزويد السجاد و كاتم الصوت وتم تزويدها بالسيارات حوالي 90 ألف سيارة  
التي تم تركيبها في الجزائر خلال سنة 2017،المؤسسة المناولة تشغل أكثر من 50 عامل بوظائف  
مباشرة .

**ثالثا:النتائج التنموية المحققة من قبل شركات المناولة لمؤسسة رونو**

- ✓ ساهمت المناولة الصناعية في صناعة وتركيب السيارات في الجزائر مند 2014 بقفزة نوعية  
من خلال الإستثمار الذي أقامته مؤسسة رونو بوادي تليلات بإنتاج أنواع مختلفة من  
السيارات، ويعتبر نشاط المناولة في الجزائر حديث النشأة لا يتجاوز عشرة سنوات في  
الصناعة الميكانيكية، أما مناولة صناعة السيارات فهي لا تتعدى نشأتها أربع سنوات ، أي  
مند إنطلاق مشروع إستثمارمؤسسة رونو بواد تليلات بوهران ،وتتمثل أهم النتائج التي  
توصلت إليها هذه المؤسسات المناولة فيما يلي :<sup>1</sup>
- ✓ إستطاعت مؤسسة سيثال المختصة في صناعة كوابل المحركات في تحقيق الريادة في  
الإنتاج و التصنيع، من خلال التكنولوجيا المستعملة وجودة منتجاتها مقارنة مع المؤسسات  
المناولة الأخرى.

<sup>1</sup> : مبسوط هوارية ، مبسوط عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 16\_17 .

- ✓ إستطاعت مؤسسة المناولة من جلب التكنولوجيا الجديدة و إكتسابها من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة الجزائرية من خلال تكوين الموارد البشرية داخل ورشات التصنيع على آخر ماتوصلت إليه تكنولوجيا التصنيع ، بواسطة كفاءات بشرية تم إرسالهم إلى بتكوينهم و تدريبهم ،بالإضافة إلى تشغيل اليد العاملة .
- ✓ كما إستطاعت مؤسسة سيتال بفضل عملية التعاقد مع شركة رونوبإكتساب الخبرة المتوفرة لدى المؤسسة الأمرة ، وتلقين مواردها البشرية التكنولوجيا و التقنيات الجديدة للتصنيع وفق معايير الجودة العالمية ،كما إستطاعت الرفع من آدائها المالي للمؤسسة عن طريق الأرباح السنوية المحققة ورفع من حجم إنتاجها لتلبية طلبات مؤسسات تركيب وتصنيع السيارات و الآلات الفلاحية في الجزائر .
- ✓ أما المؤسسات الأخرى المناولة و المتعاقد مع شركة رونو لتركيب السيارات ،إستطاعت من خلال الشراكة و التعاون بإكتساب المعارف و المهارات التي كانت بحاجة إليها المؤسسة المناولة، حيث كانت تفتقد إلى أبسط عمليات التصنيعية و مراقبة الجودة،حيث ساهمت المؤسسة الأمرة رونو بتوفير القاعدة بتأهيل العنصر البشري و تدريبهم على إستخدام الآلات و المعدات و القيام بدورات تكوينية .

### المطلب الثاني: مقارنة بين صناعة السيارات في المغرب و الجزائر

- تحول المغرب في غضون سنوات قليلة لمنصة صناعية إقليمية محورية في مجال تصنيع السيارات،مما انعكس بشكل إيجابي على الإقتصاد المحلي و توفير فرص الشغل ضمن إستراتيجية وضعت نصب عينها إنتاج مليون سيارة بحلول العام 2020. وشهدت صناعة السيارات نموا متسارعا مع إستقرار شركات عالمية في البلاد مثل <رونو> و <بيجو> الفرنسيين و شركة <بي واي دي > الصينية لصناعة السيارات الكهربائية،في وقت تتجه شركات عالمية أخرى مثل مجموعة فولسفاغن الألمانية تويوتا اليابانية إلى الدخول في هذا السباق و إحداث مصانع لها.<sup>1</sup>
- وحافظ قطاع السيارات على مكانته كأول قطاع مصدر بالمغرب بحصة 24,4% من مجموع الصادرات خلال عام 2016، مما يعادل 5,6 مليار درهم (نحو 5,8 مليارات دولار )،وأعلن وزير الصناعة المغربي أن المغرب بلغ سلفا القدرة على إنتاج 650 ألف وحدة مصنعي <رونو> و <بي أس أي>، وبذلك يتصدر قائمة الدول المصدرة لمنتجات السيارات في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط ،متوقعا تجاوز هدف مليون سيارة المبرمج في أفق 2020.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> : <https://www.aljazeera.net> ,consulté le 2019\_06\_01, à 16 :35

<sup>2</sup> : نفس المرجع السابق .

- تشترك المغرب و الجزائر بحكم العامل الجغرافي الحضاري و التاريخي في مجموعة من الخصائص و المميزات التي تجعلها تستقطب الإستثمارات الأجنبية خاصة في مجال صناعة السيارات على رأسها انخفاض تكلفة اليد العاملة وتوفر العمالة المؤهلة،الموقع الجغرافي الإستراتيجي كبوابة إفريقيا و الحوض المتوسطي و توفر الموارد الأولية بتكلفة متدنية ، إلا أن هناك بعض الإختلافات أغلبها تنظيمية وإقتصادية سمحت للمغرب وساعدته في إنجاح هذه الصناعة.<sup>1</sup>

- والجدول التالي يبين أوجه الإختلاف بين صناعة السيارات في المغرب و الجزائر  
- الجدول رقم 12: أوجه الإختلاف بين صناعة السيارات في المغرب و في الجزائر

صناعة السيارات في المغرب	صناعة السيارات في الجزائر
وجود مناولين وموردين مختلفين من كل الأحجام 20 % عبارة عن كبار الموردين العالميين	أغلبية المناولين هم موردين محليين من الصنف ج و عدد جد محدود من المقاولين صنف ب
تنوع تشكيلة التجهيزات الداخلة في صناعة السيارات المصنعة محليا	محدودية تشكيلة التجهيزات الداخلة في صناعة السيارات المصنعة محليا
وجود إستثمارات هامة الصناعة الميكانيكية وقطع الغيار في شكل شراكة محلية أجنبية لكبار المصنعين مثل ديلفي ، و يازاكي، لبيز	قلة الإستثمارات الهامة في صناعة السيارات في شكل شراكة محلية أجنبية بإستثناء سيتال،جوكتال،ساريل، ZF Algérie
وجود مراكز بحث وتطوير كمرکز ماطرا، وإستحداث مراكز جديدة	غياب مراكز البحث و التطوير في هذا المجال الصناعي و في المناولة الصناعية
إنضمامها إلى OMC بالإضافة إلى بعض إتفاقيات التبادل الحر كإتفاقية أغادير الشراكة و التبادل الحر مع الإتحادالأروبي	عدم إنضمامها إلى منظمة OMC وخضوعها لشروط تجريبية كفرض إعفاءات جمركية من طرف واحد
وجود أرضية لصناعة السيارات الخفيفة والثقيلة	وجود مصنع للصناعة للسيارات الثقيلة SNVI

<sup>1</sup> : منى طوبال ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

من خلال شركة SOMACA وعدم توقف نشاطها	وغياب كلي للسيارات الخفيفة
غياب قاعدة استثمار 51/49 مع المستثمرين الأجانب	اعتماد قاعدة الإستثمار 51/49 مع المستثمرين الأجانب

المصدر: منى طويال، صناعة وتركيب السيارات لترقية الإقتصاد المحلي \_دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب \_ الملتقى الدولي: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الإقتصادي في الجزائر ، جامعة البليدة ،ص 04 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تجربة صناعة السيارات في الجزائر أنها دون المستوى المطلوب ولم تحقق نتائجها المرجوة مقارنة بما هو عليه الحال في المغرب.

### المطلب الثالث: معوقات و مستقبل صناعة السيارات في الجزائر

#### الفرع الأول: معوقات صناعة السيارات في الجزائر

- بعد قرار الحكومة الجزائرية تقليص إستيراد السيارات بشكل كبير، طلبت من الوكلاء العاملين في هذا القطاع العمل على إنشاء صناعة محلية، في مشروع طموح يندرج في إطار السعي إلى تنويع الإقتصاد، ولمواجهة أزمة تراجع أسعار النفط، المورد الأساسي للجزائر، لكن هذه الصناعة تعاني العديد من الصعوبات نذكر أهمها كما يلي<sup>1</sup>:
- نسبة اندماج ضعيفة : يرى الخبير الإقتصادي ونائب رئيس المجلس الإقتصادي و الإجتماعي مصطفى مقديش أن < خيار صناعة تجميع السيارات بدل إستيرادها لن يكون له معنى إلا إذا كان ضمن إستراتيجية إعادة إحياء الصناعة في مجال قطع الغيار و الأجزاء التي تكون السيارة قبل الوصول إلى مرحلة التصنيع >.
- و بالنسبة إلى عبد الطيف رباح، فإن خيار التجميع تنتج عنه فاتورة إستيراد ثقيلة للمكونات (قطع الغيار) ما يجعل السيارة المجمعّة محلياً أعلى من السيارة المستوردة.
- وبينما نسبة صناعة أجزاء السيارة محلياً ضعيفة جداً، تريد الحكومة بأن ترفعها إلى 40 أو 50% في السنوات الخمس الأخيرة، وبالتالي فإن تأثير صناعة السيارات في خلق مناصب عمل جديدة، يبقى متواضعا بحسب الخبراء.
- ويقول رباح أن < من نتائج سياسة التخلي عن الصناعة خلال عقود لصالح الإستيراد، أن مستوى التطور التكنولوجي في بلادنا لا يمكن أن يضمن حالياً صناعة نوعية.

<sup>1</sup>: <http://auto.ahram.org.eg> ,consulté le 2019\_06\_14 à 12 :54.

- التصدير في المدى المتوسط: إن السوق الجزائرية بحاجة إلى 700 ألف سيارة إضافة إلى 100 ألف عربة صناعية في السنة، وطلب يجب تلبيته دون تأجيل، وتأمل وزارة الصناعة في إنتاج 500 سنويا من كل الأصناف في أفق 2019، وتصدير جزء من هذا الإنتاج .  
- ويعتبر رباح من جهته أن إعادة بعث سياسة التصنيع لا يمكن أن تتجاهل ضرورة التحول في قطاع الطاقة . وبالنسبة له فإن القانون غير المكتوب <حول التنقل عبر البر فقط> و  
التنقل فقط بالسيارة الخاصة السائدة بالجزائر بلغ حدوده القصوى، خصوصا أن حصة قطاع الطرق في إستهلاك الطاقة مرتفع جداً (31%).

### الفرع الثاني: مستقبل صناعة السيارات في الجزائر

- خلال افتتاح الأيام الدراسية التقنية الأولى حول المناولة في مجال صناعة السيارات، صرح وزير الصناعة و المناجم بأن الهدف المنشود ليس تركيب السيارات في حد ذاته حتى ولو كان وسيلة هامة للتعلم لكن الهدف هو المساهمة الفاعلة في مسار التصنيع مع تحقيق إدماج تدريجي، إنه <الشرط الأساسي لنجاح و تنمية دائمة لصناعة السيارات بالجزائر>. وذكر الوزير في هذا السياق بأن الجزائر في مسارها نحو تطوير صناعة السيارات "لا تتطلق من لاشيى بما أن الشركة الوطنية للسيارات الصناعية تصنع سيارات تلقى رواجاً لدى مستعمليها إضافة إلى تحقيقها نسبة إدماج تفوق 80%<sup>1</sup>.

- قال وزير الصناعة يوسف يوسف في لقاء آخر، إن مصالحة تتطلع لإنتاج 400 ألف سيارة أفق 2020، وهذا بعد الرفع من قدرات الإنتاج في المصانع الحالية و دخول مشاريع أخرى الإنتاج مشيراً إلى تسجيل إنتاج 110 ألف سيارة سنة 2017. ووجدد وزير الصناعة و المناجم، تأكيداً على أن قطاع صناعة السيارات الذي إنطلقت فيه الجزائر خلال السنوات الأخيرة بحاجة إلى الوقت لبلوغ النتائج المرجوة، وقدم الوزير أمام النواب تيريرات حول تأخر إنتاج سيارات جزائرية 100% دون الإعتماد على مدخلات مستوردة إلى كون هذه الصناعة تتحكم فيها ثلاثة عوامل أساسية يجب أخذها بعين الإعتبار و المتمثلة في "الوقت وتعزيز المناولة الصناعية والعمل على إضفاء الشفافية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> : الإذاعة الجزائرية على الموقع [www.radoialgerie.dz](http://www.radoialgerie.dz) تم الإطلاع عليه: 23\_02\_2019، على 18:02

<sup>2</sup>: [www.echoroukonline.com](http://www.echoroukonline.com), consulté le 2019\_06\_05, à 12:01

### خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل تبين لنا أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى، نتيجة لقوانين و التشريعات التي تحكم الإستثمار في الجزائر ، والتي تعاني من عدت ثغرات ، فتم تعديل هذه القوانين على مر السنين تماشيا مع التطورات العالمية ، كما إستخلصنا أن للقطاع الصناعي في الجزائر له دور في تحريك عجلة التنمية إلى الأمام من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و التشغيل و ترقية التجارة الخارجية، وفي الأخير تبين من خلال دراسة قطاع صناعة السيارات في الجزائر، أن تجربة الجزائر في هذا المجال حديثة وتسعى إلى تطويرها وإنجاحها من خلال تعزيز النسيج الإنتاجي بين مختلف المصنعين و المناولين الصناعيين ، من أجل تطوير القطاع الصناعي و الخروج من التبعية الإقتصادية في هذا المجال .

### خاتمة عامة :

زاد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي ، حيث أن جميع دول مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، وهذا نظرا لما تحققه من عائد على الدول المضيفة ، وهذا منذ بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة ، لهذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال الأجنبية التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيات و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات و الخبرات ،حيث أصبحت معظم دول العالم تسعى جاهدة لجذب هذه الاستثمارات التي تعتبرها عنصر أساسي ضمن مخططاتها التنموية .

والجزائر كباقي الدول النامية الأخرى تسعى جاهدة إلى تحقيق التنوع الإقتصادي و الخروج من التبعية النفطية والتي عانت منها لسنوات طويلة، رغم كل السياسات و التشريعات التي وضعتها من أجل إحداث النهوض الإقتصادي في جميع القطاعات، هذا ويتميز القطاع الصناعي في الجزائر بإعتماده على الموارد الناضبة التي تزخر بها الجزائر، رغم وجود كل الإمكانيات التي تؤدي لتحقيق التنوع الإقتصادي المنشود.

وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر قد دخلت غمارة صناعة السيارات، وذلك بالإعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات الرائدة في هذا المجال، فقمنا بتحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر عموماً و صناعة السيارات على وجه الخصوص إذ أنه لا يخفى مدى مساهمة هذه الإستثمارات في جلب التكنولوجيا وتشغيل اليد العاملة، وتأهيل وتدريب العنصر البشري على أحدث التقنيات المستعملة في تركيب و تصنيع السيارات، بالإعتماد على عقد المناولة المحلية الصناعية التي إعتبرت المفتاح الأساسي لنجاح هذه الإستثمارات في الجزائر .

### ➤ إختبار صحة الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي له أثر كبير في زيادة الإنتاج و الإنتاجية، فقد أثبتت الدراسة أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي أدى إلى تطور القطاع الصناعي من حيث زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل اليد العاملة وترقية التجارة الخارجية.

**الفرضية الثانية:** سياسة الدولة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن كافية لاسيما نحو القطاع الصناعي، نعم كثرة المعوقات أدت إلى قلت حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

**الفرضية الثالثة:** إن التجربة الجزائرية في صناعة السيارات بالإعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لم تحقق النتائج المرجوة ،ولقد أثبتت الدراسة فشل التجربة الجزائرية في إقامة قاعدة صناعية للسيارات على غرار نجاحها

في المغرب و أن مشاريع صناعة السيارات في الجزائر لم تكن إلا عبارة عن إستيراد مقنع فما هي إلا تركيب لقطع الغيار المستوردة من الخارج و تسويقها على أنها منتج.

### ➤ والنتائج تتمثل فيما يلي:

1. لقد قامت الدولة بوضع العديد من التشريعات و القوانين الجاذبة للإستثمارات الأجنبية إلا أنها ليست بالكافية للوصول إلى الهدف المنشود.
2. لقد بلغت نسبة القطاع الصناعي من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة 81,37% خلال الفترة 2002\_2017 التي تداولتها الدراسة.
3. دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة السيارات في الجزائر أدى إلى تقليل فجوة الإستيراد من الخارج.
4. لقد عمل الإستقرار السياسي في الجزائر في السنوات الأخيرة إلى زيادة تدفق إستثمارات الأجنبية المباشرة الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .
5. منع منح رخص الإستيراد التي فرضتها الدولة على السيارات المستوردة لحماية المنتج المحلي أدى بالمضاربين إلى رفع أسعار السيارات المنتجو محليا مقارنة بأسعارها في حالة إستيرادها
6. لم تصل مصانع السيارات في الجزائر إلى تغطية الطلب المحلي و المقدر ب 460 ألف سيارة سنويا مما يستوجب العمل على إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و إدخال التكنولوجيا المتطورة و تطوير قدرات العاملين لتغطية الطلب المتزايد من السيارات.

### ➤ إقتراحات الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وإدراك مدى أهميته، وبعد الإلمام بقدر المستطاع بالجوانب الهامة فيه ،اخترنا تقديم جملة من الاقتراحات من أجل مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي عامة وقطاع السيارات خاصة في الجزائر، يجب الجزائر أن تعمل على:

1. يجب على الجزائر زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالعمل على:
  - أ. العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار وحماية الملكية الفكرية وبراءة الإختراع .
  - ب. إصلاح الجهاز الإداري من خلال محاربة الرشوة و الفساد و البيروقراطية التي تمثل عوامل طرد للمستثمر الأجنبي.
  - ت. الزيادة في نفقات البحث و التطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية، حيث تعتبر هي أيضا محفزاً لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
  - ث. الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتشجيع الإستثمارات الأجنبية على التدفق.



2. سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وذلك بإتباع :

أ. على الحكومة إنتهاج سياسات تدعم الصناعة الوطنية و تلغي الإجراءات التي تعرقل تطورها  
ب. إقامة علاقات تكامل و تعاون ما بين مراكز البحث و الجامعات لتنمية و تطوير المؤسسات الصناعية  
و هذا أولا بتشغيل عمالة مؤهلة و مدربة، وثانيا قبل القيام بالمشروع الصناعي لا بد من إقامة بحوث  
تسويقية و ترويجية في الواقع العملي .

ت. ضرورة الإنتقال من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية و الإعتماد على تصدير المواد المصنعة بدلا من  
المواد الخام.

ث. التعاون و التنسيق بين القطاع العام و القطاع الخاص و العمل كفريق واحد و ضرورة تقسيم و تحديد  
الأدوار و المسؤوليات بينهما بوضوح .

ج. إعادة تنظيم العقار الصناعي عبر إنشاء شركات مساهمة لتسيير المناطق الصناعية، مع العمل على  
خلق أقطاب صناعية جهوية متخصصة، حسب مؤهلات كل منطقة .

3. آليات لإنجاح تجربة صناعة السيارات في الجزائر :

أ. ضرورة تشجيع الحكومة الجزائرية الإستثمار في قطاع صناعة السيارات من خلال إعفاء الشركات من  
أداء بعض الضرائب في السنوات الخمس الأولى .

ب. إنجاح صناعة السيارات في الجزائر مرهون بتحقيق إدماج تدريجي لكسب أحدث التكنولوجيات في هذا  
المجال و الخبرة و منه تطوير الصناعة المحلية .

ت. ضرورة إرساء تعاون قوي بين شركات المناولة المحلية و بين مصنعي السيارات .

ث. دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال.

في الأخير يمكن القول أن تطوير الاقتصاد الجزائري ، لا يعتمد على السياسات و القوانين فقط بل يجب  
تكثيف جهود كل فئات المجتمع ، من سلطات إلى مؤسسات و المواطنين.

➤ آفاق الدراسة:

- آليات وسبل تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و أثره على إنتاجية القطاع الصناعي.
- إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار برنامج التتويج الإقتصادي الجزائري.
- تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للإندماج في الأسواق العالمية.

## قائمة المراجع :

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### 1 - الكتب:

- خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، 2011.
- صالح صالح أحمد عنقاد، الاستثمار وأهميته للتنمية و ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي لتحقيقه، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2001.
- عبد السلام أبو قحف ،إدارة الأعمال الدولية،الدار الجامعية الإسكندرية،2005.
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ،دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،2014.
- موسى برهان، الأسس والأطر الجيدة للإستثمار في الجزائر،دار الملكية،الجزائر،2000.
- مدحت القرشي ،الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الثانية،2005.
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

#### 2 -المذكرات و الأطروحات :

- أوشن ليلي،الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،فرع قانون التعاون الدولي،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2011\_02\_22.
- جابر سطحي ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية \_دراسة حالة مؤسسة موبيليس،جازي ،أوريدو،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،علوم اقتصادية،جامعة بسكرة،2017\_2018.
- جوامع لبيبة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية\_دراسة مقارنة الجزائر،مصر،السعودية\_،أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية،جامعة بسكرة،2014\_2015.
- حنان شناق،تأثيرالإستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري\_دراسة حالة شركة الكندي لصناعة\_،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،فرع علوم التسيير فرع نقود ومالية،جامعة الجزائر،2008\_2009.

- سليم بو هديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باثنة 01، 2016\_2017.
- سلمان حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 2004.
- سعدي هند، محاضرات الاستثمار الدولي، جامعة بوضياف، المسيلة، قسم العلوم التجارية، 2016\_2017
- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، 2014\_2015 .
- عبد الكريم بعداش، الإستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996\_2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007\_2008.
- علة عمر، حماية الإستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني و القانون الدولي \_دراسة مقارنة\_، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، 13 ديسمبر 2008.
- فاطمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات الدول النامية\_ حالة الجزائر\_، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005\_2006.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010\_2011.
- محمد خليل بوحلايس، معوقات الإستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008\_2009.
- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2017\_2018.
- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة منتوري كلية العلوم و التسيير ، 2006\_2007.
- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992\_2010 ، أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنت ، 2012.

### 3-المجلات :

- بلوج بلعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، جوان 2006.
- بغداد بنين، خالدقاشي، أ، عبد الرحمان بنين ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد و التنمية عدد خاص ، المجلد 01 ، افريل 2018.

- بوحديدليلي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مجلة تاريخ العلوم، العدد 05، 2015.
- جبلي محمد الأمين، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلية له \_دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر\_، مجلة الجزائر الاقتصادية و الإدارية، العدد 07 جانفي 2016.
- حاتم فارس الطغان ، الاستثمار أهدافه و دوافعه ،كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة بغداد 2006، ص 07.
- زروق يوسف، رقاب عبد القادر، ضمانات و حوافز الإستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16\_09، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 08، ص 11.
- طالمعلي، كافي فريدة، جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، العدد 02، ديسمبر 2017.
- طعابة حدة، لحاق عيسى، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،مجلة الدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 05، العدد 01 ،جانفي 2019.
- عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي و التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد، العدد 2014، 04.
- عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة ،دور تدفقات الاستثمارات الأجنبية في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002\_2016 ،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 01، المجلد 09، 2017.
- كمال عبد حامد آل زيادة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع المساوي، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت عليهم السلام، عدد 07، 2019.
- معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاقتصاد و الإدارة ، العدد 02 ، 2014.
- منور اوسرير، دراسة عن المناطق الحرة ،مشروع منطقة بلارة ،مجلة الباحث، عدد 02\_03\_2003 .
- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2008.
- متناوي أ محمد ،أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،جامعة الشلف ، العدد 13 ، 2015

#### 4-الملتقيات و المؤتمرات

أ. الملتقيات الدولية:

- حمدي معمر، فلاق صليحة، المناولة الصناعية كمدخل إستراتيجي لتفعيل القطاع الصناعي في الجزائر، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة، علي لونيس، البليدة 02، 06\_07 نوفمبر 2018.
- سعود وسيلة، قاسمي كمال، تحليل أداء القطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007\_2016، المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة علي لونيس، البليدة 02، الجزائر، 06\_07 نوفمبر 2018.
- صباغ رفيقة، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية لنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة علي لونيس، البليدة 02، 06\_07 نوفمبر 2018.
- طوبال منى، صناعة وتركيب السيارات لترقية الاقتصاد المحلي \_دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، الملتقى الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة علي لونيس البليدة 06، 02\_07 نوفمبر 2018 .
- عمار عماري، سعيدة تبوسعيد، معوقات الاستثمار الأجنبي وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 14 و 15 نوفمبر 2005.
- مبسوط هوارية، مبسوط عبد القادر، المناولة الصناعية كإستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر\_دراسة حالة تركيب وتصنيع السيارات في الجزائر مؤسسة <رونو>\_ الملتقى الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في الجزائر في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة علي لونيس البليدة 02، 06\_07 نوفمبر 2018.
- منجل خديجة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القطاع الصناعي، الملتقى الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي، جامعة علي لونيس، البليدة 02، 06\_07 نوفمبر 2018.
- منصور الزين، عرض وتقييم لسياسة الاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات، الملتقى الدولي الأول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 04\_05 ديسمبر 2006.

#### ب. الملتقيات الوطنية:

- أمال تخنوني، بلال ملاخسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و أثره على التنمية الاقتصادية، من أبحاث الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، من تنظيم جامعة ورقلة، 18\_19 نوفمبر 2015.

- خوادجية سميحة حنان ، تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر المنعقد بورقلة يومي 18\_19 نوفمبر 2015.
- مزريقعاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقليمية\_تجاريمختارة\_، الملتقى الوطني آفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر، جامعة ادوار 2013\_2014.
- محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته عل تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية ، ملتقى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، جامعة المسيلة، 29\_30 أفريل دون ذكر السنة .
- مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار المباشر في الدول العربية ،الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل ،دمشق، 2010.

#### 5-النصوص القانونية و المنشورات:

##### أ.النصوص القانونية:

- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 52 الصادرة في 2 أوت 1963 .
- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 80 الصادرة في 17 سبتمبر 1966.
- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 06\_1991.
- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 46\_1991 .
- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 01\_1994.
- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 59\_1995.
- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد47،الصادرة في 22 أوت 2001.

##### ب.المنشورات:

- جريدة الخبر الجزائرية، العدد 7978، الجزائر، السبت 21 نوفمبر 2015.

#### 6-التقارير:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات.
- بنك الجزائر،التطورالإقتصادي و النقدي للجزائر،التقرير السنوي 2017.
- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نتائج2014\_2016.
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار andi.

1-التقارير:

- Rapport de doingbisness 2019
- Rapport de ibrahim index gouvernance 2018
- Rapport de ONS,activité,emploi et chomage
- Rapport de ONS,Emploi et chomage ,du 2007 au 2010

ثالثا:المواقع الالكترونية

- الإذاعة الجزائرية على الموقع [www.radoialgerie.dz](http://www.radoialgerie.dz)
- صياد شاهيناز، الآثار المتبادلة للاستثمار و النمو،شبكة ضياء للمؤتمرات و الأبحاث،جامعةبلقايد  
وهران. <https://diae.net>
- مغاوي شلبي المناطق الحرة ، فوائد و أضرار [www.islamonline.net/arabic/economis](http://www.islamonline.net/arabic/economis)
- وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع [www.aps.dz/arreconomie/57502](http://www.aps.dz/arreconomie/57502)
- <https://www.elwassat.com/national/6100.html>
- [www.djazairess.com/elkhabar/51704](http://www.djazairess.com/elkhabar/51704)
- [www.alarabi.com/2019/01/](http://www.alarabi.com/2019/01/)
- <https://www.autobip.com/article/3150>
- <https://ar.wikipedai.prg>
- [www.labanquemonday.org](http://www.labanquemonday.org)
- <https://www.noonpost.com/content/191>
- <https://www.djazairess.com>
- <https://elkhabar.www.com>
- <https://www.aljazeera.net>
- [www.echoroukonline.com](http://www.echoroukonline.com)
- [www.donnes.banquemonday.org](http://www.donnes.banquemonday.org)
- <http://auto.ahram.org.eg>